الدور التنموي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق

بحث مقدم من قبل

سحر فيض الله محمد علي — رئيس أبحاث أقدم

مريم مظفر حميد — باحث أقدم

٢٠٢٣

المستخلص:

يسلط البحث الضوء على المشاركة السياسية للمرأة خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣ واهم التحديات التي تواجهها وذلك لتحديد الاليات والسياسات اللازمة لرفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة العراقية بما يناسب دورها التنموي الفاعل في العراق. حيث تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسة ظاهرة حضارية ودليل على وعي المجتمع وتطوره، إلى جانب اخر انها ظاهرة ثقافية كما ان الديمقراطية تتطلب مشاركة جميع أفراد المجتمع وتتطلب مشاركة أوسع للمرأة لأن النساء قدمن تضحيات كثيرة وتعرضت المرأة العراقية للمخاطر والانتهاكات كما واجهت أوضاع استثنائية عديدة.

تقاس درجات التنمية الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات بمدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولقد عانت المرأة العراقية الحال مع العديد من البلدان من أزمة حقيقية تخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية للبلاد منذ حقبة الحكم الوطني في العام ١٩٢١، ولقد لعبت عوامل عديدة في تقليص حصة وحجم مشاركة المرأة في الحياة السياسية منها الدور المتنامي للعسكر في الحياة السياسية وعسكرة المجتمع خلال الحروب المتعاقبة وما تلاها من أحداث أفضت إلى انزواء المرأة وتقليص دورها . وقد تغير هذا الدور بعد ان منح الدستور الجديد للعراق بعد العام ٢٠٠٥ حق المشاركة السياسية للمرأة بموجب الكوتا الخاصة بالمرأة في الانتخابات.

وعن طريق دراسة حالات لنساء عراقيات من مستويات متنوعة شملت مقابلة نائبتين سابقتين وتوزيع استبانة على عدد من النساء بمستويات متنوعة . توصل البحث الى عدد من النتائج من اهمها ، ان مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يتجاوزحدود مشاركتها في مجلس النواب وانما يشمل مشاركتها في التصويت للانتخابات وكذلك مشاركتها في تولي المناصب الادارية العليا . وان الدور التنموي للمشاركة السياسية للمرأة يرتبط بدرجة كبيرة بأهداف التنمية المستدامة ، وبالتالي فإن تنمية قدرات المرأة ورفع مشاركتها السياسية سوف يتداخل مع سائر القضايا المجتمعية التي تعبر عنها اهداف التنمية المستدامة .

فهرست المواضيع

التسلسل	المواضيع	الصفحة
١	المستخلص	١
المبحث الاول	منهجية البحث	٤
اولا	اهمية البحث	٥
ثانيا	مشكلة البحث	٥
ثالثا	هدف البحث	٦
رابعا	فرضية البحث	٦
خامسا	منهج البحث	٦
سادسا	حدود البحث	٦
سابعا	الدراسات السابقة حول المشاركة السياسية للمراة	٨-٧
المبحث الثاني	مدخل تاريخي ونظري للدور السياسي للمراة	٩
اولا	المفاهيم والمصطلحات	١٠-٩
ثانيا	المرجعية العالمية للمشاركة السياسية للمراة	١١-١٠
ثالثا	الدور التنموي للمرأة حسب اهداف التنمية المستدامة	١٥-١١
رابعا	خلفية تاريخية عن المشاركة السياسية للمراة العراقية	١٧-١٦
خامسا	مشاركة المراة العراقية في الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣	٢٠-١٧
سادسا	المعوقات في اتخاذ المرأة القرارات والحق في الانتخاب والتصويب	٢٤-٢١
سابعا	مستقبل المشاركة السياسية للمراة العراقية	٢٥-٢٤
المبحث الثالث	الإطار العملي للدور السياسي للمراة في العراق	٣٣-٢٦
اولا	تحليل نتائج الاستبيان حول العوامل المؤثرة في قرارات المشاركة السياسية للمرأة العراقية	٣٩-٣٤
ثانيا	تحليل نتائج مؤشر حالة العمل للمراة ومشاركتها السياسية في العراق	٤٢-٣٩
ثالثا	تحليل نتائج مؤشر الحالة الزواجية للمراة ومشاركتها السياسية في العراق	٤٥-٤٣
رابعا	تحليل نتائج مؤشرات الاستبانة	٤٥
خامسا	تحليل العلاقة بين المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز دورها التنموي	٤٦-٤٥
سادسا	المقترحات الضرورية لتحسين مستوى المشاركة السياسية للمرأة	٤٧-٤٦
المبحث الرابع	الاستنتاجات والتوصيات	٥٠-٤٨
اولا	الاستنتاجات	٤٩-٤٨
ثانيا	التوصيات	٥٠-٤٩
	المصادر	٥٢-٥١

فهرست الاشكال

التسلسل	المواضيع	الصفحة
الشكل (١)	اهداف التنمية المستدامة	١٢
الشكل (٢)	اهداف المشاركة السياسية للمرأة	١٥
الشكل (٣)	الرغبة بالمشاركة بالانتخابات حسب المستوى التعليمي	٣٤
الشكل (٤)	الانتخابات على اساس الجنس حسب المستوى التعليمي	٣٦
الشكل (٥)	الانتخاب على اساس التوجهات القبلية والعشائرية حسب المستوى التعليمي	٣٧
الشكل (٦)	الانتخاب على أساس ان يكون المرشح يهتم بحقوق المرأة والطفل حسب المستوى التعليمي	٣٩
الشكل (٧)	مدى تدخل الاقارب في منع المرأة من المشاركة في الانتخابات حسب المستوى التعليمي	٤٠
الشكل (٨)	الانتخاب حسب التوجهات القبلية – العشائرية وحالة العمل	٤١
الشكل (٩)	تحديث بيانات الناخب حسب الحالة الزواجية	٤٣

المبحث الاول / منهجية البحث

مقدمة :

في معظم المسوحات السكانية تمثل المرأة في المجتمع العراقي ما يقرب من نصف السكان وهذا ينطبق على معظم المجتمعات . وتشغل النساء بعض وظائف الادارة العليا في الدولة كما ان للمرأة حق الانتخاب كما للرجل في القوانين الانتخابية السارية . وتوجد نسبة كبيرة من الوظائف العامة وكذلك في الانشطة الاقتصادية الخاصة تقوم بها النساء ، ويوجد عدد كبير من النساء في قطاع التربية والتعليم كما ان للمرأة دور واضح في الانشطة الاقتصادية ، ورغم ذلك نجد ان دور المرأة في الانشطة السياسية في العراق يكاد يكون مقيدا بالعديد من المحددات . وتهتم هذه الدراسة بتحليل حجم المشاركة السياسية للمرأة في العراق والذى يواجه تحديات كبيرة على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة من اجل تفعيل هذا الدور وبما يساعد في تمكين المراة من نيل وممارسة حقوقها السياسية وبما يتماشى مع الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ويتوافق مع التوجهات العالمية المتزايدة بالمراة وبقضاياها.

تعد المشاركة السياسية للمرأة في العراق وتقييم الفرص المتاحة لها للوصول الى مواقع صنع القرار من القضايا الملحة والتي تتطلب بناء قدرات النساء لرفع مستوى مشاركتهم ورفع كفاءتهن التنافسية وتوعية وتثقيف المجتمع بصورة عامة ، وتهيئة الجو المؤسسي المناسب لتوسيع هذه المشاركة وصولا الى رفع مستوى تمثيل المرأة سواء على مستوى الأحزاب او على مستوى التمثيل النيابي فضلا عن توسيع تواجدها في مواقع صنع القرار بصورة عامة الامر الذي يعزز الدور التنموي للمرأة وينعكس في مساهمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد . وهنا لا ينحصر الموضوع في اطار نضال المرأة من اجل تخصيص مقاعد برلمانية لها وحسب ، وانما عن توسيع المشاركة السياسية الفاعلة بالشكل الذي يتيح دمجا حقيقيا لقضايا النساء في السياسات العامة وتعزيز امكانية نفاذهن الى مواقع صنع القرار بما يقلل التهميش والانعزال الذي عانت منه المرأة والذي اتسع وانعكس سلبا على الدور التنموي لها .

اولا : اهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في التعريف بدور المرأة العراقية في الحياة السياسية باعتبارها ظاهرة حضارية ودليل على وعي المجتمع وتطوره ومن الضروري مراعاة قضايا النوع الاجتماعي واشراك النساء في العملية السياسية وصنع القرار، فضلا عن انها تمثل ظاهرة ثقافية تتعلق بتطور قيم المجتمع وقبوله بدور إيجابي للمراة، و ان الديمقراطية تتطلب مشاركة جميع أفراد المجتمع وتتطلب مشاركة أوسع للمرأة ، وبناء قدرات النساء لرفع مستوى مشاركتهن ورفع كفاءتهن التنافسية وتوعية وتثقيف المجتمع بصورة عامة وتهيئة الجو المؤسسي المناسب لتوسيع هذه المشاركة وصولا الى رفع مستوى تمثيل المرأة سواء على مستوى الأحزاب او على مستوى التمثيل النيابي، فضلا عن توسيع تواجدها في مواقع صنع القرار بصورة عامة . وبما ان المرأة تمثل نصف المجتمع فانه لا يمكن للحياة ان تستمر وتتطور بدون مشاركتها الكاملة ، لذا يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة من اهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الحكومات بشكل عام والباحثين والدارسين بشكل خاص.

ثانيا : مشكلة البحث

واجه العراق بعد عام 2003 تحديات هامه في البناء الديمقراطي والتحول من النظام الشمولي الى نظام يفترض ان تتحقق فيه الحقوق والحريات العامة ، الا انه في الواقع لا يزال وجود المرأة في مجلس النواب في المواقع السياسية الأخرى محدودا ولا يعكس النسبة الحقيقية لها ، ولم تحظ المشاركة السياسية للمرأة بالاهتمام الكافي الذى يليق بدور المرأة. وعلى الرغم من التحول الى عصر العولمة والانفتاح المجتمعي الا ان نسبة المشاركة السياسية للمرأة في العراق لاتزال متدنية. وتركز مشكلة هذا البحث على التعرف على الدور التنموي للمشاركة السياسية للمرأة وما هي الاسباب والمعوقات التي تحول دون تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية في العراق . وصولا الى تقديم رؤيه لمواجهة التحديات التي تعيق تعزيز الدور التنموي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق .

ثالثا : هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على واقع وتطور المشاركة السياسية للنساء في العراق عن طريق دراسة العوامل التي تؤثر في قرارات المرأة في المشاركة السياسية ، وبالتالي تحديد سبل تعزيز تمكين النساء من المشاركة بالانتخابات عن طريق تنمية المعرفة السياسية العامة والمهارات التي تطلبها للمشاركة الفاعلة في الانتخابات وزيادة الفهم المجتمعي والمدني للنوع الاجتماعي ، وصولا الى دعم وجودها في المناصب العليا التنفيذية في ادارة الدولة .

رابعا : فرضية البحث :

ان دعم وتعديل التشريعات وتطوير الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الرامية الى تمكين المرأة في الميادين كافة وفي مقدمتها التمكين السياسي سوف تؤدي الى دعم قدراتها في صنع واتخاذ القرار.

خامسا : منهج البحث :

التوجه العام للبحث استند الى المنهج الاستنباطي من خلال دراسة الحالة العامة لموضوع المشاركة السياسية للمرأة ، ثم الانتقال الى التطبيق على حالات محددة بموجب العينات التي تم اختيارها ، ويمكن اعتبار انه تم اتباع الاسلوب الوصفي في استعراض التطور التأريخي للمشاركة السياسية للمرأة والمرجعية العالمية لتلك المشاركة ، وفي الجزء العملي من البحث تم اتباع الاسلوب التحليلي في تحليل الاستبانة التي تم توزيعها على عينات عشوائية في اطار منهج تجريبي للتوصل الى نتائج واقعية عن المشاركة السياسية للمرأة في العراق.

سادسا : حدود البحث :

١. الحدود الزمانية / تم اختيار المدة بعد انتخابات عام ٢٠٢١ اطارا زمنيا للدراسة حيث تم خلالها توزيع استمارات الاستبيان وجمع البيانات ، كما تضمن البحث استعراضا تاريخيا للمشاركة السياسية للمرأة في العراق وركز على المدة بعد ٢٠٠٣ بسبب التغييرات واسعة النطاق في المشهد السياسي في العراق ، وما ترتب على ذلك من اختلاف في مشاركة المرأة في الحياة السياسية .

٢. الحدود المكانية / تركزت الحدود المكانية للبحث في مدينة بغداد حيث تم اجراء زيارة ميدانية لنائبتين سابقتين و توزيع استبانة على عينه من النساء في مستويات متنوعة من حيث المستوى التعليمي والخلفية العملية.

سابعا : الدراسات السابقة حول المشاركة السياسية للمرأة :

١- رسالة ماجستير بعنوان (الدور السياسي للمرأة العربية ٢٠٠٣ -٢٠١٧ المرأة العراقية حالة دراسة) ريم ضيف عبد المجيد التكريتي ، جامعة آل البيت ٢٠١٨/٢٠١٧.

هدفت هذه الدراسه إلى التعرف على الدور السياسي للمرأة العربية ٢٠٠٣-٢٠١٧ وذلك من خلال دراسة حالة المرأة العراقية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الدور ومنهج النظم في الاجابة على إشكالية تتعلق بدور المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العراقي وذلك لكون المجتمع العراقي يتمتع بخصوصية تبدو ظاهرة عند استحضار هذا المجتمع حيث يتبادر الى الاذهان تلك التركات الاجتماعية المتشابكة والمعقدة بشكل كبير حيث ان هذا المجتمع يتكون من كافة الطبقات من الطبقة فمن الطبقة التقليدية الى الطبقة المعاصرة والحديثة وان القضايا التي ترتبط بالمرأة تزداد بشكل كلي وظاهر في بعض المجتمعات التي حصرت دورها في انجاب الاطفال وادارة الشؤون المنزلية .

٢- رسالة ماجستير (بعنوان الدور التنموي للمرأة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية العراق بعد عام ٢٠٠٣ انموذجا) عمار سعدون سلمان الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية ٢٠٢٢.

هدف الدراسة إلى بيان واقع حقوق المرأة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ في ظل التحديات المتعددة التي تواجهها. ونتيجة لذلك، تناولت الدراسة فرضية مفادها ان التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر سلبيا على الدور التنموي للمرأة في المجتمع العراقي، وتكمن أهمية الدراسة في أن حقوق المرأة هي جزء من حقوق الإنسان، وان تحليل التحديات المتنوعة التي تواجهها المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والحد منها يعم بالفائدة على تطور المجتمع. وتوصل الباحث لعدة نتائج ومقترحات أهمها: ان للظروف الاجتماعية والاقتصادية والامنية التي عانى منها المجتمع العراقي تأثيرها الواضح في تحديد نوع المشاركة التي تؤديها المرأة العراقية في مختلف مجالات التنمية .

٣- أطروحة دكتوراه تحت عنوان (تحليل جغرافي سياسي لتأثير المحددات السياسية والامنية على اداء النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣) علي أحمد سلمان ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ،٢٠٢٢

هدفت الأطروحة الى بيان أهمية موقع العراق الجغرافي السياسي وتأثيره على المنطقة وتأثير المنطقة عليه والبحث في حيثيات الجغرافية السياسية واثرها على اداء النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و قدرة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بعملية الإنتاج والتوزيع العادل للموارد في المجتمع مع استشراف السيناريوهات المستقبلية للنظام السياسي العراقي برؤية جغرافية سياسية.

وخلصت الدراسة إلى ان التحديات التي واجهت النظام السياسي العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ مترابطة بشكل عضوي ما بين سياسي او اقتصادي او امني وان لأهمية العراق الاستراتيجية بعد عام ٢٠٠٣ انعكاس في علاقات دول الجوار الإقليمي العربي وغير العربي والدول الكبرى (الفواعل الدولية)
اوصى الباحث الى ضرورة ان يعمل صانع القرار السياسي العراقي على الاستفادة من المقومات الجغرافية للدولة، وتوظيفها بشكل مثالي يسهم في خلق وزن جيوبوليتيكي.

٤- التمكين السياسي للمرأة (مفاهيم ومعوقات ومزايا) حالة العراق ، د. مصطفى الناجي / ٢٠١٩
تناول هذا البحث استعراض مفهوم التمكين في معناه العام باعتبار انه أزاله كافة العمليات و الاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى . وتبين خلال البحث ان النساء المشرعات يملن الى النظر الى قضايا المرأة من منظور أوسع مقارنة بالقضايا الاجتماعية ربما كنتيجة للدور الذي تؤديه المرأة تقليديا كأم ومقدمة رعاية في مجتمعها وان مزيدا من النساء يريدن من الحكومة أداة تساعدهن لخدمة الاقليات أو المجموعات التي تحظى بنسبة كافية من التمثيل ، وقد توصل البحث الى ضرورة تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص للأفراد في استخدام موارد المجتمع السياسي .

٥- المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة (المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي) ، فاطمة بودرهم ، ٢٠١٩.
وقد تناول البحث قضية المشاركة السياسية للمرأة ، حيث بينت إن مشاركة المرأة في المجال العام تقتصر على المشاركة في صنع القرارات السياسية والإسهام في تسيير شؤون الدولة والمجتمع والمشاركة في الانتخابات من خلال بعض القيادات السياسية القليلة والانضمام للأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبين البحث أن مساهمة المرأة في العملية الاقتصادية والحياة الاجتماعية لا تعتبر من أنواع المشاركة السياسية .

١- تأثير الصراع (٢٠١٥- ٢٠٢٠) ووباء جائحة كورونا على المشاركة السياسية للمرأة العراقية وانخراطها في مفاوضات وبناء السلام هيئة الامم المتحدة للمرأة /٢٠٢١ .
تهدف هذه الدراسة الى استكشاف تأثير كل من الازمات السائدة في العراق وتأثير جائحة كورونا على مشاركة المرأة السياسية واستجابتها للوباء والمحاولات المستمرة لصنع وبناء السلام ، أضافة الى انها سلطت الضوء على العوامل الرئيسة التي لعبت دورا في أعاقة أو تمكين مشاركة المرأة العراقية منذ أوائل العشرينات وتحت أنواع مختلفة من الانظمة السياسية ، وتوصل البحث الى اهمية مساهمة النساء في خطة الاستجابة لوباء كورونا وأهمية دور المرأة في التنمية الوطنية البشرية والاقتصادية والسياسية وخاصة داخل الاحزاب السياسية . أضافة الى انه تم أجراء مراجعة عميقة لتاريخ مشاركة المرأة العراقية في السياسة كشفت هذه المراجعة عن العديد من العوامل التي مكنت أو أعاقت هذه المشاركة في مراحل مختلفة من تاريخ العراق .

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة بانه يحتوي جانبا عمليا من مستويات متنوعة من النساء وانه يبين الدور التنموي للمرأة في جميع اهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : مدخل تاريخي ونظري للدور السياسي للمرأة

أولا : المفاهيم والمصطلحات :

١. **المفاهيم المتعددة للمشاركة السياسية:**

تعددت مفاهيم المشاركة السياسية بتعدد الحقول المعرفية وتعدد مصادرها، ومن اهم مفاهيم المشاركة السياسية يمكن اعتماد المفهوم التالي " هو انها عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة السياسية، وهي أيضا عملية مساندة أو معارضة لقيم سياسية معينة". و حسب هذا التعريف تقوم المشاركة السياسية على عنصر التأثير في أصحاب القرار الاستراتيجي وتعزيزه بالموافقة عليه أو الضغط عليه بإلغائه أو التراجع عنه في حالة رفضه من طرف ممثلي الشعب في المستويات التشريعية العليا.

٢. **أشكال المشاركة السياسية وأبعادها:**

تتعدد أوجه المشاركة السياسية وتتنوع أبعادها تبعا لهذه الأوجه، فبعض النساء من تشارك بصفة رسمية وهو حال العضوية في الحكومة أو البرلمان وتقلد المناصب العليا القيادية في الدولة وهيئاتها التنفيذية، التشريعية، القضائية والإعلامية، والبعض الاخر من تشارك بصورة غير رسمية وهي العضوية في الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الطابع السياسي والنشاط في مختلف النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من هيئات المجتمع المدني المعروفة.

٣. **المشاركة السياسية للمرأة:**

يرى بعض المهتمين بقضية المشاركة السياسية للمرأة، إن مشاركة المرأة في المجال العام تقتصر على المشاركة في صنع القرارات السياسية والإسهام في تسيير شؤون الدولة والمجتمع والمشاركة في الانتخابات من خلال بعض القيادات السياسية والانضمام للأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي. ولا يرى في مساهمتها في العملية الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية

نوعا من أنواع المشاركة السياسية. بينما رأى آخر يرى أن مفهوم المشاركة السياسية هي أوسع واشمل من ذلك، بحيث تتضمن مشاركتها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، لأن أدوارها متكاملة في دائرة الأسرة، والمجتمع والأمة ككل.

إن دساتير العديد من الدول قد لا تتضمن توزيعا واضحا صريحا في مجال المشاركة السياسية، ولكنها في الوقت نفسه لا تتضمن الآليات الضامنة لتطبيق تلك النصوص، فضلا على أن هناك بعض الدساتير تغفل صراحة النص على حق المرأة في المشاركة السياسية.

٤. **المرتكزات الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة:**

أقر القانون الدولي أنه من واجب الدول تجاه مواطنيها ضمان ممارسة المرأة لكامل حقوق الإنسان بالتساوي مع الرجل دون تمييز مهما كان شكله ومصدره. وتتضمن هذه المرتكزات التشريعية العالمية مجموعة من الحقوق أهمها ما يلي **(بودرهم ، فاطمة ،٢٠١٩ ،ص٨)** :

- الحق في المساواة وعدم التمييز.
- الحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية .
- الحق في إدارة الشؤون العامة .

ثانيا: المرجعية العالمية للمشاركة السياسية للمرأة :

في معظم المجتمعات واجهت المرأة اشكالا متعددة من الظلم والحرمان من الحقوق وبخاصة حقوقها السياسية ، ويعود هذا التهميش للدور السياسي للمرأة بسبب النظرة السائدة التي ترى أن المرأة لا تملك الأهلية اللازمة لممارسة شؤون الحكم وليس لها القدرة على الإسهام في الحياة السياسية والوظائف العامة للدولة ، وانها تصلح فقط لشؤون البيت والعائلة **(حسام الدين الاحد، وسيم ،٢٠١٦،ص٢٩)** . ومع مرور الوقت تغيرت هذه النظرة نتيجة الجهود على نطاق العالم حيث حصلت النساء على حقوقها في المواطنة والكرامة والمساواة مع الرجل في ممارسة دورها السياسي تبعا لقواعد ومبادئ النظم الديمقراطية المعاصرة وارتفاع الدعوات المنادية بالديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية القائمة على أساس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق مشاركتها في الحياة السياسية. وتشير العديد من

الدراسات الى ان هذه الحقوق تطورت في الدساتير العالمية التي صدرت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وما تلاها .

ويمكن اعتبار **"الاتفاقية العالمية بشأن حقوق المراة السياسية"** هي أهم مرجعية عالمية يمكن الاستناد اليها ، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤٠ (د-٧) في ٢٠ كانون الأول / ١٩٥٢ على ان يكون تاريخ نفاذها اعتبارا من ٧ تموز/ ١٩٥٤. وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة بنود **(الموقع الالكتروني http://hrlibrary.umn.edu/arab/b023.html) :**

- البند الأول: حق التصويت في الانتخابات.
- البند الثاني: حق الترشيح للانتخابات.
- البند الثالث: حق العمل في الوظائف الحكومية العليا.

ثالثا: الدور التنموي للمرأة حسب اهداف التنمية المستدامة :

ان أهداف التنمية المســتدامة هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضـــاء على الفقر، وحماية بيئة الأرض ومناخها، وضــمان تمتع الناس في كل مكان بالســلام والازدهار. وهذه الاهداف وضــعتها الامم المتحدة في ايلول ٢٠١٥ ، وتشمل هذه الخطة كافة الدول الاعضـاء في الامم المتحدة ، وهي تتكون من ١٧ هدفا تغطي جوانب اجتماعية وسياسية واقتصـادية واسـعة على نطاق العالم وكما موضـحة بالشـكل التالي :

شكل (١) اهداف التنمية المستدامة

المصدر " الموقع الالكتروني على الرابط https://iraq.un.org/ar/sdgs "

وبالرغم من ان معظم الدراسات تركز على الهدف الخامس من تلك الاهداف باعتباره يتعلق بالمساواة بين الجنسين ، الا انه في الواقع فان الدور التنموي للمرأة يتطلب ادماج المرأة في جميع اهداف التنمية المستدامة باعتبار أن تمكين المرأة وتحسين وضعها يعتبر ضرورياً لتحقيق الإمكانات الكاملة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعندما تحصل المرأة على كافة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ويكون لها الحق ايضاً في الحصول على الصحة الإنجابية وحمايتها من العنف فإن ذلك سيصب في مصلحة وخير ورفاهية الإنسان. بمعنى ان قضية التنمية الاجتماعية والصحة والرفاة يستند الى الدور الفاعل الذي تقوم به المرأة بمعني أنه لا وجود للمبرر القائل بأن الرجل وحدة هو صاحب المساهمات ذات الشأن الرفيع في الاقتصاد والتعليم ورسم السياسات والخطط والخدمات الاجتماعية أو ما شابهها . ومن الواضح فإن درجة مساهمة المرأة في التنمية الوطنية يكون متناسبا بشكل مباشر مع مدى تقدم المرأة في البلد المعني من حيث التعليم والحرية والمساواة والتكافؤ بين الجنسين و فرص العمل ومدى توافر فرص الحصول على الرعاية الصحية ... الخ . ويمكن القول انه : " عندما تكون المرأة على درجة كبيرة من التقدم والتعليم فإن النمو الاقتصادي يكون مضطرداً ، وعندما تكون المرأة مقيدة فإن نتيجة ذلك يكون هناك ركوداً وتراجعا اقتصاديا ".

وعلى هذا الاساس فان الدور التنموي للمشاركة السياسية للمرأة يمكن ان ينظر له من ناحيتين (**تقرير الأمم المتحدة، ٢٠٢١ ص ٣١) :**

- الأولى هي ان المرأة تمثل الموضوع الذي يتم مناقشة قضاياه واحتياجاته وحقوقه ومطالبه في كل هدف من اهداف التنمية المستدامة .
- الثانية هي ان تكون المرأة لها الدور الفاعل كشريك أساسي ضمن من يقع على عاتقهم تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ، اي ان تكون في مواقع صناعة القرار ومواقع تنفيذ الاجندة الوطنية للتنمية.

وهذا يعني ان المرأة ليست مجرد قضية من قضايا التنمية ، إنما هي باعتبارها تمثل نصف المجتمع، فأنها نصف الفاعلين، ونصف المورد البشري، ونصف المساهمين في التنمية بسائر قطاعاتها، ونصف المستفيدين منها ، وبالتالي فإن دراسة اهمية المشاركة السياسية للمرأة والقضايا المرتبطة بها سوف يتداخل مع سائر القضايا المجتمعية التي تعبر عنها اهداف التنمية المستدامة . فلا يمكن طرح أي هدف تنموي دون التعرض لموقع المرأة فيه، ويصبح دور المرأة بالتالي أحد الشروط الأساسية لتحقيق الاهداف التنموية.

وتجدر الاشارة الى ان اهداف التنمية المستدامة هي مترابطة ومتداخلة في ما بينها . وقد تم تصميم تلك المجموعة من الاهداف بحيث تساعد في تحقيق فرص أفضل للمرأة، وتسعى بشكل حثيث إلى الوصول إلى تفعيل دور المرأة عن طريق تمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

ويمكن التعرف على اهمية الدور التنموي للمشاركة السياسية للمرأة عن طريق استعراض المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بالمرأة وكما موضحة في الجدول رقم (١) :

جدول (١) الاهمية النسبية للمؤشرات المتعلقة بالمرأة في اهداف التنمية المستدامة

ت	الهدف	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
١	**الهدف : 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.**	**%43**
٢	**الهدف :2 القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة**	**%8**
٣	**الهدف :3 ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار**	**%22**
٤	**الهدف :4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.**	**%73**
٥	**الهدف :5 تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات**	**%100**

ت	الهدف	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
٦	الهدف : 6 ضمان توفر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع	%0
٧	الهدف :7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	%0
٨	الهدف :8 تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	%41
٩	الهدف :9 إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.	٠%
١٠	الهدف : 10 الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها	%9
١١	الهدف : 11 جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة وقادرة على الصمود، ومستدامة	%20
١٢	الهدف : 12 ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	٠%
١٣	الهدف : 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وآثاره	%10
١٤	الهدف : 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	٠%
١٥	الهدف : 15 حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	٠%
١٦	الهدف : 16 السلام، والعدل، والمؤسسات	%26
١٧	الهدف : 17 تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	%4

المصدر " من عمل الباحثة بالاستناد الى : منظمة المرأة العربية ، المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية –دراسة استرشاديه "

ويلاحظ من الجدول ان هناك بعض الاهداف تكون نسبة المؤشرات مرتفعة بحيث تصل الى ١٠٠% في الهدف الخامس بينما تتراوح بنسب متباينة في بقية الاهداف ، وفي بعض الاهداف لا توجد مؤشرات خاصة تتعلق بالمرأة بسبب ان هذه الاهداف ذات طبيعة عامة تخص جميع البشر وكذلك انها لا تحدد مناطق معينة وانما جميع انحاء العالم .

وعلى هذا الاساس يمكن القول انه لا يمكن ان يتحقق التقدم في انجاز اهداف التنمية المستدامة بدون مشاركة المرأة ، وان مشاركة المرأة ينبغي ان تكون من مواقع صناعة القرار ومن المناصب التنفيذية العليا وهذا يتطلب تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بسبب اهمية تلك المشاركة في دورها التنموي .

وهذا يعني ان تعزيز المشاركة السياسية للمرأة يتطلب:

١. تعزيز دور المرأة كناخبة.

٢. زيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب وتعزيز أدائها فيها.

٣. زيادة فرص تولي المرأة لمناصب قيادية في الهيئات القضائية وتعزيز أدائها فيها.

٤. زيادة تقلد المرأة للمناصب القيادية في الأجهزة التنفيذية للدولة وتعزيز أدائها فيها.

٥. مواجهة الثقافة المجتمعية الحاكمة والأفكار المناهضة لتولي المرأة مناصب قيادية.

ويمكن توصيف تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بالشكل (٢) :

الشكل (٢) اهداف المشاركة السياسية للمراة

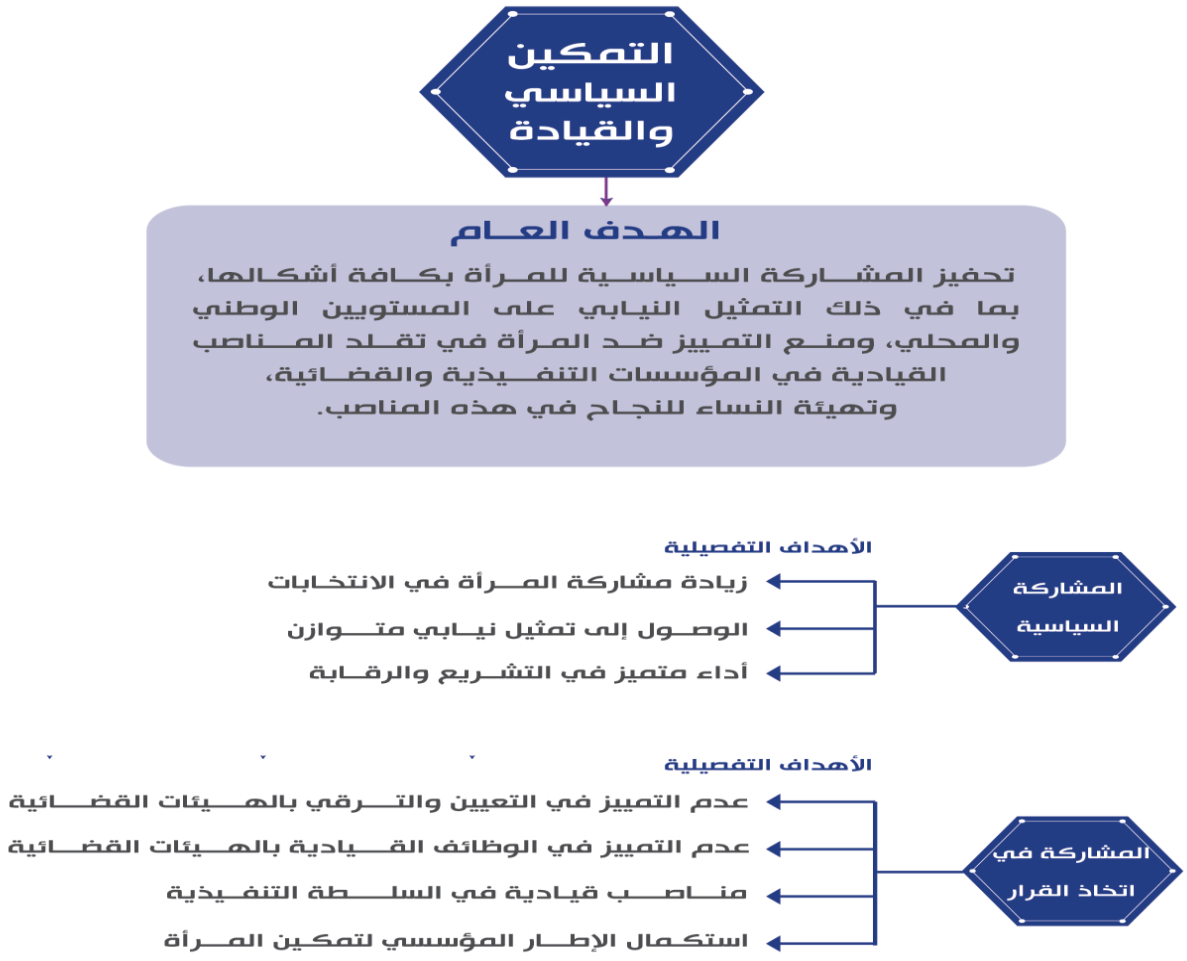

المصدر: علي معبد الزهري ، ايمان، دور المجلس القومي للمرأة في التنمية المستدامة بالتطبيق على الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠م، ٢٠٢٠، ص ٦.

رابعا : خلفية تاريخية عن المشاركة السياسية للمرأة العراقية :

ان قضية المرأة هي قضية مبدئية تنتمي لقضايا الديمقراطية وقضايا التحرر الوطني، لهذا فان الدعوة للمطالبة بحقوق المرأة تأخذ مساحة أكبر مع حركات التحرر الوطني التي تعيشها البلدان. وتتطلب الديمقراطية مشاركة سياسية من قبل كافة افراد المجتمع من ضمنهم النساء، وقد لا تميز القوانين والتشريعات بين الجنسين في هذا المجال.

وتجدر الاشارة الى ان المرأة العراقية كانت قد شاركت في الحياة العامة منذ نهاية القرن التاسع عشر بشكل واضح عندما كان العراق تحت حكم الدولة العثمانية حيث تم افتتاح أول مدرسة للبنات في بغداد عام ١٨٩٠ وسجلت فيها ٩٠ فتاة حين ذاك .

وفي مجال الحياة السياسية سجلت المرأة العراقية مساهمتها خلال ثورة العشرين من القرن الماضي ضد الاحتلال البريطاني، ورغم بساطة واختلاف أساليب المرأة عن الرجل في ذلك الوقت بسبب الأوضاع الاجتماعية السائدة في حينها وبسبب تبعية المرأة للرجل في كل تفاصيل الحياة ، الا انه كانت هناك مساهمات للنساء في ثورة العشرين وعلى سبيل المثال دور الشاعرة "فدعة الازيرجي" التي كتبت ضد قوات الاحتلال البريطاني. كذلك ساعدت التغييرات السياسية التي حدثت إلى إبراز دور المرأة متحررة من القيود الاجتماعية والتقاليد البالية والمطالبة بمساهمتها في الحياة العامة كلها ومن ضمنها السياسية والاقتصادية. وقد ساعدت تلك الإسهامات في ثورة العشرين في الريف أو المدينة على تشكيل بدايات الوعي تجاه قضية المرأة. وكانت قد صدرت أول مجلة نسائية باسم **(ليلى)** تحت شعار **" في سبيل نهضة المرأة العراقية "** في سنة ١٩٢٣ وكانت الأديبة **(يولنيا حسون)** هي رئيسة تحريرها وكانت هذه المجلة ذات طابع تهدف الى توعية المرأة للحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية .

إلى جانب ذلك أصدرت السيدة مريم نرمة صحيفة **(فتاة العرب)** اليومية في عام ١٩٣٧ . وهذا يعني أن البدايات الفعلية للحركة النسائية على المستوى السياسي في العراق كانت في الثلاثينيات من القرن الماضي ، وقد ترافقت مع نمو الحركة الديمقراطية المعادية للاحتلال البريطاني .

وهناك امثلة اخرى عديدة مثل مجلة **(المرأة)** التي اصدرتها السيدة **(حميدة الاعرجي)** وكانت تدعو إلى ازالة القيود البالية وعدم التفريق بين الرجل والمرأة **(بدرية صالح عبد الله ، ٢٠١٥ ، ص ٥ – ١٢)** ، وفي الإطار نفسه صدرت مجلة **(فتاة العراق)** وهي مجلة تدعو للتجديد وإطلاق الأفكار الجريئة وتشكيل برلمان نسوي يتبنى القضايا السياسية . وتوالت بعد ذلك صدور المجلات النسائية في العراق.

واعتبرت الرائدة للشعر العربي الحديث وقصائدها التي جمعت فيها بين نضال الفرد العراقي وحركات التحرر في البلدان العربية " **نازك الملائكة** " من اهم النشاطات النسوية في الحياة السياسية في العراق .

كذلك شاركت المرأة العراقية في العمل السياسي الحزبي ، في عدة مستويات من النشاطات السياسية ومنها عل سبيل المثال المشاركة النسوية في انتفاضة الجسر وقدمت شهيدة في عام 1948 عرفت ب " **شهيدة الجسر" (الرابط الالكتروني: https://www.iknowpolitics.org/ar/2010/05/المشاركة-السياسية-للنساء-في-العراق-الفرص-والتحديات)** . وبهذا المعنى يبدو ان مشاركة النساء في الحياة السياسية في العراق كانت على مدى تلك المدة ظاهرة اجتماعية نتيجة التفاعل مع المجتمع ومؤسساته واشتملت اشكال العمل الجماعي بكل صوره مثل المشاركة الاجتماعية في النشاط الديني، و المشاركات في الانشطة التطوعية الخدمية اضافة الى المشاركة في العمل السياسي التي تعبر عن اوسع معاني المشاركة في دور المراة في عملية صنع القرارات السياسية .

خامسا : مشاركة المراه العراقية في الحياة السياسية بعد ٢٠٠٣ :

تعد تجربة الحكومة العراقية الجديدة بعد انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية في 2005 ، كما قامت لجنة كتابة الدستور بأعداد دستور عراقي دائم في 2005 ، حيث أكدت المادة الدستورية 49 على الحقوق السياسية للمرأة وتحديد نسبة مشاركتها في المجالس التشريعية التي جاءت في قانون ادارة الدولة، فضلاً عن ان قانون الانتخاب رقم 16 لسنة 2005 جاء معززا لنص تلك المادة الدستورية .

ومن ايجابيات مشاركة المرأة العراقية بعد عام 2003 انه وصل التمثيل النسوي الى نحو % 33 من عدد مقاعد البرلمان، وهي أكثر نسبة حصلت عليها المرأة العراقية في تاريخ مشاركتها السياسية . وقد اقر النظام الجديد لمبدأ الحصة النسائية **(الكوتا)** والتي شكلت اشارة لتوسيع المشاركة السياسية للمراة العراقية .

وتجدر الاشارة الى ارتفاع نسبة مشاركة المرآه في المجالات السياسية لدى الكثير من الدول العربية لاسيما بعد المشاركة النسوية العراقية بنسبة % 25 من داخل البرلمان العراقي اضافة الى نيلها ستة مقاعد وزارية بعد عام 2003 ، في حين لم تتجاوز نسبة المشاركة المرأة الفرنسية داخل البرلمان الفرنسي سوى % 12 ، والبريطانية داخل مجلس العموم % 19 ، بعد أن ابتدأت مشاركتها عام 1948 بنسبة 1% ، بينما لم تتعدى المشاركة السياسية للنساء في كل من مصر والاردن ودول الخليج أكثر من

% 3ولازالت النساء تعاني في بعض الدول الاقليمية من حرمانها من حق الترشيح وأحياناً حتى من حق التصويت في الانتخابات .

وقد جاء قانون الانتخاب في العراق الذي حدد من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بالأمر رقم (٩٦) حيث شغلت المراه العراقية (78) مقعداً في الجمعية الوطنية من اصل (275) مقعد اي ما يقارب الثلث وهي النسبة الاعلى في تاريخ البرلمان العراقي .

وقد نص الدستور العراقي في المادة (٤٧) الفقرة (١) على ان يهدف قانون الانتخاب تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب، و ان تضمين محاصصة المرشحين اسم المرأة واحدة على الاقل من بين كل ثلاثة مرشحين سوف يروج لانتخاب النساء . اما المادة (١٣ / ثانياً) من القانون فانها تحدد تسلسل الفائزين على ان تكون امرأة في نهاية كل ثلاثين فائز بغض النظر عن الفائزين من الرجال.

وعلى اساس ما تقدم فقد حصلت النساء في العراق في انتخابات عام 2003 على (76) مقعدا برلمانيا في اول جمعية وطنية منتخبة وذلك من بين (275) مقعداً اي ما يعادل % 28 من المقاعد البرلمانية آنذاك، فضلا الى ذلك شاركت 10 نساء في لجنة كتابة الدستور(ما يعادل ١٨% من اعضاء اللجنة) توزعن على كافة اللجان الفرعية التي عملت على كتابة فصول الدستور المختلفة التي تتكون من (٦) لجان فرعية **(رامز هاشم ، تغريد و شلال ظاهر ، د.سعدون ٢٠١٩ ، ص ١٧١٧ – ١٧١٩) .**

وهذا يعني انه دور المرأة العراقية في الحياة السياسية اصبح اكثر فاعلية بعد 2003 عن طريق نظام الكوتا الذي ادى الى توسيع دخول المرأة العراقية في البرلمان وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والتقديم للانتخابات والترشيح للمجالس النيابية والمحلية وتولي الوظائف العامة وادارة الشؤون التي تخص المجتمع، الا ان هذا الدور لايزال ليس كبيرا مقارنة بمشاركة الرجل .

وتجدر الاشارة الى ان المشكلة الحقيقية في عزوف المرأة عن المشاركة هي الاوضاع الامنية غير المستقرة بعد عام 2003 وخاصة احداث 2006 وما تلاها ، كذلك كان عزوف المرأة قبل عام (٢٠٠٣)عن المشاركة السياسية بسبب أن مؤسسات المجتمع المدني كانت خاضعة لسيطرة الدولة ومراقبتها وتعمل لصالح الدولة . وعلى اساس ذلك فان مشاركة المرأة في العملية السياسية هو جزء تكاملي لعملية بناء الديمقراطية اذ يعد دور المرأة في السياسة مهم جداً ليس لأنها مدافع أساسي عن الطفولة والتعليم والرعاية الصحية وحسب لكن أيضاً لإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية والخارجية ، وبموجب

المادة (١١) من قانون الانتخاب (رقم 16 لسنة 2005) بلغ عدد النساء في مجلس النواب 70 من بين عدد الاعضاء البالغ عددهم 275 نائب في انتخابات مجلس النواب في دورته الثانية التي جرت في عام 2010 وقد بلغ عدد النساء المرشحات اكثر من 2000 من أصل 6539 مرشحاً في عموم الدائرة الانتخابية في البلاد حيث تنافس على 325 مقعد. أما في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 30 أبريل 2014وصلت الى 22 امرأة في البرلمان العراقي من اصل ٨٣ برلمانية من دون الحاجة الى " الكوتا "، وبذلك يشكلن نسبة % 25 من مجمل اعداد اعضاء مجلس النواب العراقي البالغ 328 عضواً.

وقد وصلت ثلاث فائزات منهن بأرقامهن من دون الحاجة الى اصوات القائمة ، كما شهدت تلك الانتخابات فوز احد النائبات بأعلى الاصوات في محافظتها (محافظة بابل) وتبوأها المركز السادس في قائمة الحاصلين على أعلى الاصوات على صعيد العراق . وعلى صعيد اخر يلاحظ في انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب العراقي فازت المرأة العراقية بواحد وعشرين مقعد اً في المجلس دون الحاجة الى الكوتا وعند أجراء مقارنة بين عدد الأصوات التي حصلت عليها الفائزات في عام 2010 وعدد الأصوات التي حصدتها الفائزات بمقاعد مجلس النواب لعام2014 دون الحاجة الى الكوتا يتضح ان عدد الأصوات التي حصلت عليها الفائزات بمقاعد في مجلس النواب 2014 يفوق عدد الأصوات الحاصلة عليها الفائزات بمقاعد الدورة السابقة بنسبة % 42.48 اذ حصلت الفائزات بمقاعد 2014 على 338911 صوتاً بينما حصلت الفائزات بمقاعد مجلس النواب لعام 2010 بدون كوتا على 194927 صوتاً وكانت السيدة (مها عادل مهدي الدوري) قد حصلت على اعلى اصوات الفائزات بعدد اصوات يبلغ 31949 صوتا بينما حصلت السيدة(حنان سعيد محسن الفتلاوي)على ٩٠٧٨١ صوتا وهو اعلى اصوات للفائزات بانتخابات 2014اي بزيادة قدرها نحو % 80 من اصوات السيدة مها الدوري.

وعلى الرغم من كل ما ذكر سلفا فان مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق تواجه عقبات كثيرة، حيث جاء العراق في عام ٢٠٢٠ في المرتبة ٧٠ عالميًا من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان. حسب التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، وقد حدد هذا التقرير العقبات التي تواجهها النساء اللاتي يترشحن للمناصب العامة المنتخَبة والعوامل التي تؤثر على اختيارات الناخبين للمرشحات.

وقد أشارت نائبة الممثل الخاص في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق " **أليس وولبول** " الى أن المشاركة الهادفة للمرأة لا تعني فقط زيادة عدد النساء في الحياة العامة رغم أنها بداية جيدة، بل إنها تعني أيضًا السعي لسن تشريعات لصالح المرأة، وتعني الممارسة السياسية التي تعالج قضايا تهم المرأة كالعنف الأسري، وتعني إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة على قدم المساواة في صنع القرار. واعتمد التقرير في الوصول إلى نتائجه بجانب جمع البيانات الكمية على عدد كبير من المقابلات وحلقات النقاش مع نساء مهنيات وأعضاء في البرلمان وأعضاء في مجالس المحافظات ونواب سابقين وناشطات في المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان في العراق. وركز التقرير على العقبات التي تقف أمام

مشاركة المرأة في الحياة السياسية، منها : العقبات الاجتماعية والثقافية التي تتمثل بالصور النمطية التقليدية السائدة أو تقسيم الأدوار بين الجنسين وفق رؤية تقليدية لدور المرأة .

- العقبات السياسية حيث تتحدد نسبة مشاركة المرأة من خلال تطبيق "الكوتا" .
- العقبات الاقتصادية والمالية حيث تواجه المرشحات صعوبات في تمويل حملاتهن السياسية.

وهذا يعني إن مشاركة المرأة جزء لا يتجزأ من إرساخ الديمقراطية الحقة والعدالة والمساواة للجميع".

وعلى الرغم من الكمّ الكبير للعراقيل، فقد أظهرت التجربة العملية أن النساء أثبتن قدرتهنّ في إدارة شؤون الدولة بشكل سليم حيث يتمتعن بالمصداقية والشفافية والكفاءة بفضل شعورهنّ بالمسؤولية وحرصهنّ على النزاهة والدقة.

ولمعرفة تاثير " الكوتا " في حصول النساء على المقاعد البرلمانية في العراق يمكن مقارنة البيانات التالية :

على مستوى التمثيل النيابي في العراق، جرت أربع دورات بعد إقرار قانون الكوتا وأتت نتائج النساء على الشكل التالي:

الدورة الأولى 2006 - 2010: **78** من أصل **275** مقعدًا اعتمادًا على الكوتا و21 مقعدًا بدون كوتا

الدورة الثانية 2010 - 2014: **81** من أصل **325** مقعدًا اعتمادًا على الكوتا و15 مقعدًا بدون كوتا

الدورة الثالثة 2014 - 2018: **83** من أصل **329** مقعدًا اعتمادًا على الكوتا و20 مقعدًا بدون كوتا

الدورة الرابعة 2018 - 2022: **84** من أصل **329** مقعدًا و22 مقعدًا بدون كوتا

ما يدلّ على فعالية الكوتا في دعم النساء في الانتخابات التشريعية

المصدر: تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق ، النساء المرشحات للمناصب المنتخبة في العراق: العقبات ومتطلبات التغلب عليها، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، ٢٠٢١، ص ٤.

وهذه النتائج تدل على فعالية نظام الكوتا في دعم النساء في الانتخابات التشريعية في العراق.

سادسا : المعوقات في اتخاذ المرأة القرارات والحق في الانتخاب والتصويت :

على الرغم من مرور اكثر من قرن على تطور المشاركة السياسية للمراة العراقية الا انه من الملاحظ ان دور المرأة العراقية مازال يعاني الكثير من المشاكل ، في جوانب كثيرة منه ومازالت تتخلله المشاكل نفسها التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، من حيث انتشار الأمية وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة ومستوى الحقوق الاجتماعية . وبالرغم من ما تم ملاحظته من تحسن كبير في جوانب عدة ولكنها لا تزال محدود وخاصة في المناطق الحضرية من حيث مستوى التعليم والمشاركة بين المرأة والرجل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ومن اهم تلك المعوقات (**العزاوي ، عمار،٢٠١٤ ، ص ٢٨**) :

١. القيم والمعايير الاجتماعية:

لكل مجتمع عاداته وتقاليده التي تعتبر أساس لتراث البشر في ذلك المجتمع وفي مجتمعنا يعد عزل المرأة عن الخارج الاسري وتقييد حركتها الى جانب سيطرة الرجل بمثابة السمات المميزة لثقافة الفرد في المجتمع والتي تدفعها الى حرمانها من حقوق كثيرة فكيف يمكن ان تتطور قدرتها على أتخاذ قرارات مصيرية في حياتها وهي لا تستطيع أن تكون حرة في السير والخروج والعمل ولا تستطيع أن تتكلم وتبدي رأيها داخل أسرتها، وهي محرومة حتى من أن تعرف داخل المجتمع نفسه وكأنه عيب أو مرض يصيب المجتمع والاسرة. بالنتيجة يمكن أن التوصل الى إن العادات والتقاليد تكون أشبه بمعوق كبير في تحقيق المرأة لأهدافها وغاياتها في المشاركة في اتخاذ القرار أو حتى في ميادين أخرى .

٢. التنشئة الأسرية:

ان العادات والتقاليد الاجتماعية تؤثر في اتخاذ القرار للمرأة، فالمرأة في مرحلة الطفولة تتأثر وتنشأ في هذه البيئة بيئة الاضطهاد الأنثوي ألقسري العقائدي الاجتماعي . وبما إن الأسرة أشبه بالمصنع الاجتماعي الأول في تكوين سلوك الفرد فأن جهود الأسرة في تحويل الطفل من كائن عضوي إلى كائن اجتماعي يكون وفق الأسس والسياقات والسلوكيات المتبعة داخل الأسرة نفسيا. فلكل فرد سلوكياته وشخصيته وان الذكر له سلوكيات وعليه واجبات وللمرأة سلوكيات وهناك ممنوعات

والتزامات إي إن ثقافة الذكر تكون غير ثقافة الأنثى في الحياة الاجتماعية. وإن التربية داخل الأسرة في مجتمعنا تتميز بطابع ونزعة التنشئة على اتجاهات موروثة من أهمها :

- النزوع نحو التشديد على العضوية في العائلة وليس على الاستقلال الفردي الذي ينادي به الغرب.
- النزوع نحو الاتكالية والطاعة وليس الاعتماد على الذات.
- التمسك بالعقاب كوسيلة للتربية أكثر من الإقناع.
- النزوع نحو الأنانية.
- سيطرة الرجل على المرأة حتى إخضاعها.

ومن الجدير بالذكر إن المرأة عندما تنشأ في هذه البيئة الأسرية الفارضة للعادات والتقاليد المنتهكة لحقوقها والداعية لتبعية الرجل فإن هذه التقاليد مع مرور الزمن والتربية تصبح جزء من حياتها وشخصيتها دون إدراكها لنفسها أنها تتبع السلوك الذي كانت تعاني منه و تسير عليه وبالتالي تدفع من أنجبتهم وتربيهم أو الذين تختلط بهم إلى ذلك.

٣. وعي المرأة لذاتها:

كل إنسان يتشكل له وعي بالذات حول نفسه نتيجة العلاقات والآثار، وان المرأة في المجتمع العربي والعراقي خاصة يؤثر الوعي داخل الأسرة نحو إكسابها عادات وتقاليد بعيدة عن الإكساب الفكري والعلمي والمهني الذي يتمتع به الذكر حصرا. ولهذا فان المرأة تخرج إلى المجتمع بعيدة عن الكفاءة والقدرة والتمكين ، ويؤكد هذا الرأي الدراسات الاجتماعية على إن التربية المحافظة لدى الدول العربية تخرج المرأة وهي تتصف بميزات من الإذعان والتبعية والتي يكسبها بالتالي الضعف وعدم الثقة بالنفس .

٤. الثقافة السائدة:

يتمثل دور الثقافة السائدة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم ، كذلك التنشئة الاجتماعية يمكن أن تكون معيقا، حيث تؤثر المورثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية .

٥. دور الحكومة :

يكتسب دور الحكومات اهمية في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة والمشاركة بين الرجال والنساء وأزاله العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة . وان الحكومات اذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة الى مراكز القيادات ، الان ان الحكومات مازال دورها ضعيفا في إيصال المرأة الى السلطة التشريعية.

٦. دور الاحزاب السياسية :

للأحزاب السياسية دورا هاما حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية متدنية جدا فالنساء عادة عازفات عن الانتساب الى الاحزاب السياسية كما ان الاحزاب لا تتوجه للنساء.

٧. التنظيمات النسائية:

تتحمل التنظيمات النسائية تراجع أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج وتبقى في النهاية وبقدر هام جدا القدرات الشخصية للقيادات النسائية فالقدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الاساسية ومع ذلك فقد برز عدد من النساء كان لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية.

٨. المعلومات الانتخابية :

يعد عدم وصول المرأة للمعلومات الانتخابية اذ كثيرا ما يكون وصول المرأة الى المعلومات المتعلقة بالمرشحين وبالبرامج السياسية للأحزاب وبإجراءات التصويت أقل منه بالنسبة للفرص المتاحة للرجال مما يؤدي الى تراجع الدور السياسي للمراة .

٩. مستوى التعليم :

نسبة كبيرة من النساء تعاني من الامية او او تدني مستويات تعليمها ، وان عدم المام المرأة بالقراءة والكتابة او تدني تعليمها وعدم معرفتها وفهمها للنظم السياسية أو ما يترتب على المبادرات السياسية والسياسات أثر كثيرا على حياتها وتقلص مشاركتها في السياسية .

١٠. الاعباء الاقتصادية :

ان العبء المتمثل والضغوط المالية سواء للنساء اللواتي يعملن او من غير العاملات من شأنه أن يحد مما هو متاح لهن من فرص لمتابعة الحملات الانتخابية ، كذلك تحد من حريتهن في المشاركة بالتصويت في الانتخابات .

١١. العقبات الهيكلية :

من العقبات التي تواجهها المرأة أيضاً الاختلالات الهيكلية والبيروقراطية حيث يسوّق الإعلام دور المرأة بشكل سيء إذ يصوّر نقص كفاءاتها. وغالبًا ما تُستبعَد المرشحات من المشاركة في مجالات حساسة مثل أمن الدولة. كذلك هناك عقبات تتعلق بالإحباط أو الترهيب حيث تواجه المرأة ضغوطاً من جانب الأسرة أو المجتمع لمنعها من الترشّح للمناصب المنتخبة عدا عن تهديدات المعارضين والخصوم.

سابعا: مستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية:

من متابعة مشاركة المرأة في المجال السياسي في العراق يلاحظ ان هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة على حق الانتخابات وممارستها لهذا الحق وان مستقبل المرأة بالمشاركة السياسية لا يمكن ان ينظر اليه بشكل متجزأ عن واقع النظام ،وتأثيرها في مركز صنع القرار السياسي العام في العراق والحالة المستقبلية فيه، لان الجميع لا يمكن ان يتمتعون بحقوقهم بصورة تامة ابتداء من حقهم في الحياة والحرية وبذلك كان هناك نوع من التهميش والإقصاء لدور المرأة العراقية في مواقع صنع القرار" وأن تهميش دور المرأة في المساواة في المجتمع والحياة السياسية يؤشر مدى القصور في الرؤية العلمية للمرأة ودورها في المجتمع، ومدى الجهل والتخلف الذي يعانيه المجتمع ومن خلال قرائه وتقويم الانتخابات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ يمكن القول ان النظام الانتخابي في العراق على الرغم من تضمينه نسبة حضور للمرأة حسب نظام الكوتا إلا ان هذه النسبة لم تنسجم مع دور المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي في البلد ، **(العبيدي ، د.بشرى ،٢٠١٩، ص٧)** ، فهناك الكثير من النساء اللاتي كان لهن الدور الفاعل والمؤثر في كافة تفاعلات المجتمع مما يعني ضرورة الاهتمام بهذا الكيان الإنساني وتفعيل دوره ايجابيا في المجتمع ، وان الحضور الفاعل والمؤثر للمرأة العراقية في الحياة السياسية امر لا بد منه للسير نحو الطريق الصحيح سواء كان على مستوى التصويت ام على مستوى الترشح كممثل للشعب . وكذلك لتحقيق التغيير المطلوب في العملية السياسية وتغيير الوجوه التي فشلت في أداء واجباتها امام الشعب، وان مساهمة المرأة العراقية في العملية السياسية هي احد اهم الآليات للقضاء على الفساد والمفسدين والادلاء بصوتها يساهم كذلك في وصول الشخص المناسب في المكان المناسب والعكس صحيح (صالح عبد الله ، بدرية، الدور السياسي للمراة بعد ٢٠٠٣ ، ص ١٥) .

من كل ما تقدم تبين ان المرأة هي جزء مهم من المجتمع ولا يمكن دراسة مشاركة المرأة بمعزل عن الأوضاع الاستثنائية التي مر بها العراق ، حيث واجه المجتمع العراقي العديد من التحديات وما رافق

ظروف الحروب والحصار الاقتصادي وما خلفته من تدهور اقتصادي وتخلف وانعكاسات على الواقع الاجتماعي العراقي العشائري والقبلي بضمنها الاثار على المرأة . ومن خلال الرؤية حول مستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية يمكن القول ان مراحل مشاركتها عبر التاريخ وواقع مشاركتها ، هذا كله له تأثير على مستقبل مشاركة المرأة في المستقبل لان المستقبل مرتبط بماضي مشاركتها وحاضرة وهذا ينعكس على مستقبل مشاركتها ، ان المرأة نجحت الى حد ما في ان تشارك في عملية صنع القرار السياسي ولأول مرة في تاريخ العراق السياسي تنافس الكتل السياسية لدخول المرأة في العملية السياسية وما دفعها لاحتلال مواقع قيادية في المؤسسات ويمكن القول ان المرأة العراقية قد وضعت كرقم مهم في المحاولة منذ ان سن مجلس الحكم قوانين انتخابات الجمعية العمومية وحدد ٢٥% من مقاعد الجمعية للنساء . ان مستقبل المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص لا يمكن ان ينظر اليها بشكل متجزأ عن واقع النظام العام في العراق والحالة المستقبلية فيه ، لان الجميع لا يمكن ان يتمتعون بحقوقهم بصورة تامة ابتداء من حقهم في الحياة والحرية وحقهم في المساواة .

المبحث الثالث : الاطار العملي للدور السياسي للمرأة في العراق

المحور الاول : دراسة حالة نائبتين سابقتين عن طريق المقابلة :

عند متابعة مشاركة المرأة في المجال السياسي يلاحظ ان هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة على حق الانتخابات وممارستها لهذا الحق وتأثيرها في مراكز صنع القرار وان مستقبل المرأة بالمشاركة السياسية لا يمكن ان ينظر اليه بشكل متجزأ عن واقع النظام العام في العراق والحالة المستقبلية فيه ، لان الجميع لا يمكن ان يتمتعون بحقوقهم بصورة تامة ابتداء من حقهم في الحياة والحرية وحقهم في المساواة . وبذلك كان هناك نوع من التهميش والاقصاء لدور المرأة العراقية في مواقع صنع القرار وأن هذا التهميش في دور المرأة في المجتمع والحياة السياسية يؤشر مدى القصور في الرؤية العلمية للمرأة ودورها في المجتمع ومدى الجهل والتخلف الذي يعانيه المجتمع ومن خلال قراءة وتقويم الانتخابات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ حيث ان النظام الانتخابي في العراق على الرغم من تضمينه نسبة حضور للمرأة حسب نظام الكوتا الا انها نسبة لم تنسجم مع دور المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي في البلد ، فهناك الكثير من النساء اللاتي كان لهن الدور الفاعل و المؤثر للمرأة العراقية في الحياة السياسية وهو امر لابد منه للسير نحو الطريق الصحيح سواء كان على مستوى التصويت ام على مستوى الترشيح كممثل للشعب .

ونظرا لاستكمال الجانب التطبيقي من خلال اجراء دراسة حالة حول نائبات سابقات في مجلس النواب العراقي لبيان تحديات وفرص مشاركة المرأة السياسية والمتغيرات التي من شأنها ان تدعم هذه المشاركة مستقبلا للخروج بتوصيات حول تفعيل دخول المرأة في العمل السياسي. تمت المقابلة مع النائبتين :

اولا : المقابلة مع النائبة (د. ندى محمد إبراهيم داود الجبوري) :

- **التولد** : ١٩٦٣ .
- **الحالة الاجتماعية** : عزباء .
- **الشهادات الدراسية** : بكالوريوس طب وجراحة الجامعة المستنصرية الكلية الطبية سنة ١٩٨٣-١٩٨٤ ، دبلوم عالي في التخدير والانعاش – الكلية الطبية جامعة الفراهيدي ١٩٩٣ ، شهادة القيادة النسائية والاقتصادية والاجتماعية من واشنطن عام ٢٠٠٩.
- **التاريخ السياسي للنائبة :** لم يتم ترشيحها كنائبة مستقلة انما دخلت الى مجلس النواب عن طريق الجبهة العراقية للحوار الوطني و حزب التقدم ، اضافة الى عملها كناشطة في حقوق الانسان وحقوق المرأة /بصفة رئيسة منظمة المرأة والمستقبل العراقية وهي منظمة غير حكومية تأسست عام ٢٠٠٥ قبل دخولها للعمل السياسي .

كانت النائبة قد تعرضت للاختطاف بعد عام ٢٠٠٣ ودخول قوات محتله على العراق حيث تحدثت حالات خطف للاطباء والاساتذة اضافة الى الانتهاكات الشديدة لحقوق الانسان وانهيار الدولة العراقية ، وكانت هذه التجربة القاسية من اهم الدوافع التي شجعتها على العمل السياسي والمساهمة في الحراك النسوي وممارسة حرية الراي .

- **عملها كنائبة في مجلس النواب :** بينت انها لم تحصل على اي دعم مالي انما فقط دعم فني من خلال تدريبات الامم المتحدة صندوق المرأة (UNWOMEN) والمنظمات الدولية (NDI) للتمكين والتدريب كمرشحة للانتخابات. وكانت اهم الانجازات من وجهة نظر النائبة خلال عملها في مجلس النواب :

- اعتبرت النائبة ان التمكين السياسي بالنسبة لها يمثل تعزيز المهارات السياسية والتواصل وبناء القدرات وساهمت في تطبيق قرار مجلس الامن ١٣٢٥ الذي صادق عليه العراق و شاركت بعشرات الدورات التدريبية وحصلت على شهادة القيادة النسائية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من واشنطن عام ٢٠٠٩
- خلال عملها كنائبة للمدة من ٢٠٠٦ ولغاية حزيران ٢٠١٤ساهمت في التصويت والعمل على القوانين التي تهم كافة افراد المجتمع، ومنها قانون الموازنة السنوي

وقانون وزارة الخارجية العراقية وقوانين العفو العام وقانون التقاعد الموحد وقانون الضمان الاجتماعي.

- ساهمت في إقرار القوانين التي تدعم عمل المرأة من خلال المجموعة النسوية البرلمانية لدعم القوانين والمساواة الجندرية .
- في اطار نشاطها في زيارة السجون تابعت سجن النساء والاصلاحيات وسجن النساء الامريكي وساهمت في كتابة تقرير حقوق وأطلاق سراح السجينات والدعوة الى منع احتجاز النساء لأكثر من ساعات في مراكز التحقيق.
- كذلك كانت عضوا في لجنة المرأة والاسرة والطفولة التي ساهمت بالحفاظ على المكتسبات القانونية للمرأة / قانون الاحوال الشخصية ١٨٨ .
- ساهمت في تشكيل المجموعات النسوية داخل مجلس النواب ودعم القوانين التي تخص المرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي في تعديل القوانين الوضعية ، وبينت النائبة بأن العمل الذي يمكن المراة سياسيا في ظل الازمات هو المشاركة في كل لجان التفاوض والتشاور والمباحثات واتخاذ القرارات على صعيد مشاركة القيادات السياسية والمجتمعية وتطبيق قرار مجلس الامن ١٣٢٥ (المرأة والامن والسلام كذلك ساهمت النائبة في اتخاذ قرارات تخص عمل المرأة وتدعم مكانتها الاقتصادية من خلال تخصيص الميزانيات من الوزارات المعنية والتشجيع وفتح الدورات لبرامج التمكين الاقتصادي للنازحات والخريجات والعاطلات عن العمل والمطلقات والارامل عبر القوانين الوضعية .
- بينت النائبة بأنها لازالت مستمرة في العمل داخل مجلس النواب كرئيسة الهيئة الادارية لمنظمة المرأة والمستقبل العراقية (احدى منظمات المجتمع المدني) ومستمرة في العمل أضافة الى استفادتها من التجربة في العمل داخل مجلس النواب من خلال التمكين والتدريب والتأهيل في أخذ القرار السياسي والمعرفة في القوانين والتشريعات والاستمرار بالتواصل والمؤتمرات ساهم في تأهيلها كي تكون قيادة نسوية .

- **نشاطها السياسي بعد خروجها من مجلس النواب :**

- تقديم خدمات طبية مجانية للنساء عن طريق العيادة الطبية المجانية للنساء بدون معيل من ارامل ومطلقات ومحدودي الدخل .
- تاسيس مركز للاستماع والارشاد للدعم القانوني والنفسي والاجتماعي (تقديم استشارات وخدمات قانونية ونفسية واجتماعية).
- تبني مشروع تمكين المرأة من خلال التماسك الاجتماعي والاندماج بين المجتمعات في الانبار (٢٠٢١-٢٠٢٢) والذي يستهدف ٩٥٢ امرأة وفتاة.
- تاسيس مشروع تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المساواة الجندرية والذي يستهدف ٢١٠ مستفيدة لسنة (٢٠٢٠-٢٠٢١) .
- مشروع تكسي بنات والذي استهدف ١٢ امرأة وفتاة معيلة لأسرة ٢٠١٩.
- مشروع تعزيز الوصول الى الحماية والمشاركة والخدمات للنساء اللاجئات والنازحات والمجتمعات المضيفة في العراق والذي أستهدف ٤٠ امرأة وفتاة نازحة في مخيم مريم العذراء في منطقة بغداد / زيونة
- مشروع نساء الانبار أكثر امن مع قرار ١٣٢٥ في محافظة الانبار لمدة سبعة أشهر (٢٠١٨-٢٠١٩) والذي أستهدف ٥٠٠ امرأة من النازحين والعائدين
- مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة التي تعيل الاسرة في بغداد استهدف ١٥ امرأة ذات الدخل المحدود والمعيلة للأسرة لمدة شهرين ٢٠١٨
- مشروع تأهيل وتطوير المرأة في منطقة ابو غريب لسنة ٢٠١٧ مدة ٦ أشهر والذي أستهدف اكثر ٣٣٥ امرأة ريفية تم تدريبهم على تعلم مهارات فن الخياطة والاسعافات الاولية وتقديم الاستشارات الطبة والقانونية من خلال فتح غرف مجانية طيلة مدة المشروع
- مشروع تعزيز حقوق المرأة من خلال العمل التطوعي من سنة ٢٠١٦ مشروع حقوق الانسان وحقوق المرأة لسنة ٢٠١١
- مشروع حقوق الانسان لسنة ٢٠٠ مدة المشروع سنة واحدة
- مشروع البرنامج الوطني للمرأة (رؤية موحدة نحو مسار جديد) سنة ٢٠١٠ العيادة القانونية

- مشروع القيادة النسائية والتمكين والوصول والحماية لسنة ٢٠٢٠-٢٠٢١
- مشروع تعزز الوصول الامن الى الخدمات الحكومية وحرية التنقل في الرمادي والفلوجة.
- مشروع المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار بالبشر ٢٠٢٢.

- **اهم التحديات من وجهة نظر النائبة :**

واجهت النائبة عدد من التحديات منذ ترشيحها للعمل السياسي أهمها :

- العنف المجتمعي التي تعاني منه المرأة نتيجة العادات والتقاليد الموروثة .
- قلة التمويل الضروري لتنفيذ البرامج الانتخابية تصاحبها المعارضة الاسرية في المشاركة بالعمل السياسي بوجود الاحتلال والعنف بجميع اشكاله.
- الفجوة بين تشريع القوانين وتطبيقها بالنسبة للمرأة في المجتمع العراقي وهي (عدم وجود أرادة سياسية / لا توجد جهة تنفيذية وزارة بحقيبة او هيئة مستقلة بكافة الصلاحيات لتنفيذية العمل بالشأن النسوي في العراق.
- تأثير الحياة العملية على الحياة الاسرية او الحياة الخاصة بها بسبب العنف الذي من الممكن ان يتحول الى الاسرة وعدم المساواة مع السياسيين من الرجال وكذلك تأثير الاعلام على الحياة الخاصة، وأكدت النائبة على ضرورة وجود امرأة في رئاسة مجلس النواب او أحد النائبين والمناصفة في رئاسات اللجان وان العمل كنائبة يحتاج الى استقلالية من الاحزاب والتمكين الاقتصادي .

ثانيا : نتائج المقابلة مع النائبة عامرة محمد حسين :

- **تولد** عام ١٩٥٦ .
- **الحالة الاجتماعية :** عزباء .
- **الشهادات** : حاصلة على شهادة الدكتوراه /استاذ مساعد في كلية الزراعة – جامعة بغداد.

- **التاريخ السياسي للنائبة :** دخلت النشاط السياسي بصفتها نائبا مستقلا ، وبينت أن أساس دخولها العمل السياسي جاء نتيجة اهتمامها بشأن العام ولكن دون مشاركة خلال السنوات السابقة بسبب طبيعة النظام القمعي . اما بعد سقوط النظام توفرت لها الفرصة للمشاركة في الفعاليات الاجتماعية والمؤتمرات والندوات ، القيت فيها عروض عن وضع المرأة وأصبحت معروفة باهتماماتها العامة وتم ترشيحها كنائب في الجمعية الوطنية ، وكانت هذه كانت بداية المشاركة الفعلية في العمل السياسي . وبينت النائبة انها لم يتم حصولها على أي دعم مالي للترشيح ولا اي دعم فني كنائبة في مجلس النواب

- **عملها كنائبة في مجلس النواب :**

- بدأت نشاطها السياسي كنائبة في الجمعية الوطنية للمدة (٢٠٠٥- ٢٠٠٦) ، وفي مجلس النواب خلال الدورة الاولى (٢٠٠٦-٢٠١٠) .
- كانت برلمانية فاعلة في اللجنة الاقتصادية حيث تم تشريع أهم القوانين الاقتصادية في تلك الدورة البرلمانية، ومارست دورا رئيسيا في تشريع القوانين ، وكانت من أكثر النائبات مشاركة في مناقشة مشاريع القوانين .
- ساهمت في دعم قانون انتخابات مجالس المحافظات والمادة التي منحت النساء فيه كوتا ٢٥% من المجالس المحلية ودعمت مقترحات القوانين التي تقدمها لجنة المرأة والاسرة والطفولة في مجلس النواب .
- بينت النائبة بأن اهم الاعمال التي تمكن المرأة سياسيا في ظل الازمات هو دعم عضوية المرأة في اللجان التفاوضية لحل الازمات كذلك مبادرة النساء الفاعلة سياسيا بتشكيل حلقات او تجمعات و أبداء الرأي او الاقتراح الحلول في الازمات، وان من اهم أسباب الفجوة بين تشريع القوانين وتطبيقها بالنسبة لتمكين المرأة في المجتمع العراقي هوانه لا يوجد اهتمام كافي من قبل الجهات التنفيذية وهذا يتطلب ضغط من البرلمانيات لمراقبة تطبيق القوانين التي تساعد في تحسين مكانة المرأة في المجتمع .
- دعمت مواد الحقوق والحريات ومنها المساواة امام القانون والحق في العمل ، رغم ان قوانين العمل والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل تم تشريعها في دورات لاحقة.

- وضحت النائبة ان النائب داخل مجلس النواب لا يمكن له اتخاذ قرارا منفردا ، وانما يتم ذلك عن طريق اللجان ، وهنا تبرز الفروقات الفردية في امكانية الاقناع وتكوين القرارات الجماعية .
- اكدت النائبة على اهمية الوعي السابق للانتخابات وان المرأة التي تتطلع للعمل السياسي تحتاج قبل موعد اي انتخابات وقبل ان ترشح نفسها ، ان تبدأ ببناء قدراتها القانونية والسياسية وتهتم بالشؤون والقضايا العامة للبلد وتشارك بها ، وتشكل لنفسها موقفا واضحا ورأيا مستقلا ومن الضروي ان تنظم الى احد الأحزاب او التشكيلات السياسية لأن العمل السياسي لابد ان يتم من خلال الأحزاب السياسية .
- وبينت النائبة أنها خرجت من مجلس النواب في عام ٢٠١٠ ، لكنها مازالت تعمل لخدمة المجتمع عن طريق تأسيس منظمة مجتمع مدني كانت قد سجلتها منذ ٢٠٠٨ اثناء عملها في البرلمان ، وتفرغت للعمل بها بعد مغادرة البرلمان ولحد الآن.
- ساعدت تجربة العمل السياسي في توظيف تلك التجربة لتسهيل العمل في المجتمع المدني ، حيث ان للمؤسسة شراكات عمل مع جهات حكومية ، وهناك ثقة متبادلة بسبب السمعة الطيبة اثناء النشاط السياسي الذي مارسته في البرلمان .

- **نشاطها السياسي بعد خروجها من مجلس النواب :**

بينت النائبة عدد من الانشطة التي حققتها منذ خروجها من مجلس النواب والتي تصب في خدمة المرأة وتمكينها :

- المشاركة كممثلة عن المنظمات في اجتماعات اللجنة الوطنية العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر الثانية التي تتبناها الحكومة .
- ممثلة عن المنظمات في لجنة يرأسها رئيس هيئة مستشاري رئيس الوزراء لكتابة قانون الحماية الاجتماعية الذي شرع في ٢٠١٤.
- العمل على الشراكة الاستراتيجية مع منظمة اليونيسف وتم تنفيذ اكثر من ١٠ مشاريع كبيرة من خلال هذه الشراكة قدمت الخدمات لعشرات الآلاف من الأطفال في محافظات (بغداد، كربلاء ، النجف ، الديوانية ، المثنى ، نينوى ، ميسان ، بابل) من خلال انشاء مراكز حماية الطفل والأسرة كانت تقدم الخدمات للأمهات ايضا.

- انجزت المنظمة العديد من الدراسات والتقارير والأدلة والخطط الخاصة بالمرأة والطفل ومن اهمها (دليل المعايير الوطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي في العراق).
- اصبحت عضوا في غرفة الأزمات المستجيبة للنوع الاجتماعي التي تتألف من نساء فاعلات يؤمن بمشاركة المرأة في جهود حل الأزمات ولها نشاطات عدة .
- عملت المنظمة على بناء قدرات المرشحات لانتخابات ٢٠١٤ (٨٠ مرشحة) وانتخابات ٢٠١٨ (٢٠٠ مرشحة).
- منذ تأسيس المنظمة عملت لسنوات على تنفيذ برنامج تطوعي لتمكين المرأة (خاصة الأرامل) اقتصاديا بالتدريب على مهارات حرفية ودعمهن للبدء بالعمل .

- **اهم التحديات من وجهة نظر النائبة :**

بينت النائبة بأن هناك عدة تحديات واجهتها عند الترشيح للعمل السياسي أهمها :

- كانت العملية سياسية جديدة لم يسبق مشاركة حقيقية للنساء وكانت الجمعية الوطنية للنساء ومجلس النواب في الدورة الاولى في ظل الوجود الامريكي – كان الوضع الامني متدهورا جدا والنواب كانوا مستهدفين فكان التنقل صعب وغير أمن .
- التحديات الخاصة بنقص الخبرة بالعمل البرلماني مما تطلب جهود كثيرة وكبيرة للوصول الى المستوى المطلوب .
- المعارضة الاسرية التي تمثلت بمقاطعة الاسرة لي بسبب اختياري للعمل السياسي وكان السبب الخوف من الوضع الامني والاستهداف وغير ذلك ؟

المحور الثاني :تحليل نتائج الاستبيان حول العوامل المؤثرة في قرارات المشاركة السياسية للمرأة العراقية:

. تم تصميم استمارة استبيان لغرض دراسة واقع المشاركة السياسية للمراة وقياس مدى اهتمام العينة العشوائية المختارة في المشاركة في التصويت في الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٢١ ، لعما انه تم توزيع الاستبيان على ١٠٠ سيدة من مستويات علمية واجتماعية مختلفة وشملت عدد من المؤشرات وغايات اهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بالدور التنموي للمراة ، وكانت نتائج البيانات التي تم الحصول عليها من استمارة الاستبيان حسب المؤشرات المبينة هي :

اولا : تحليل نتائج مؤشر المستوى التعليمي في المشاركة السياسية للنساء:

١. **تحديث البيانات والحصول على البطاقة الانتخابية**: فان النساء الحاصلات على شهادة البكالوريوس قامت اكثر من ٤٠% منهن بتحديث بيانات الناخب وحصلن على البطاقة الانتخابية، اما الحاصلات على شهادة الماجستير فكانت نسبة اللواتي حدثن بياناتهن نحو ٨,٣% وعلى مستوى الدكتوراه كانت النسبة نحو ٤,٥% .

٢. **الرغبة بالمشاركة في الانتخابات المقبلة** : تبين ان نحو ٢٩,٨% من النساء من حملة البكالوريوس يرغبن بالمشاركة ، بينما بلغت نسبة الراغبات بالمشاركة في مستوى الاعدادية نحو ١٧,٥% بينما بلغت نسبة الحاصلات على الماجستير والراغبات بالمشاركة نحو ١٠,٥% وانخفضت النسبة للحاصلات على الدكتوراه الى ١,٨% .

شكل (٣) الرغبة بالمشاركة بالانتخابات حسب المستوى التعليمي

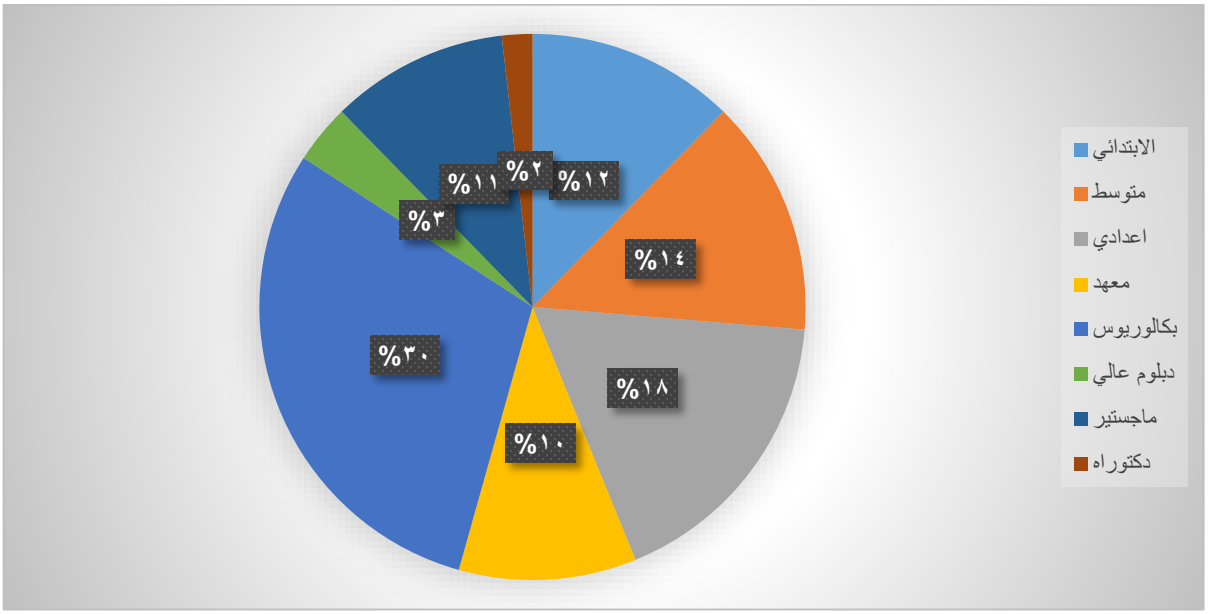

٣. **مؤشر النساء اللواتي لديهن معرفة بالأحزاب والكتل السياسية المشاركة بالعملية السياسية مستقبلاً:** فان نسبة الحاصلات على المستوى الابتدائي والاعدادي كانت متساوية بحدود ١١,٤% في حين ترتفع هذه النسبة لدى مستوى البكالوريوس الى نحو ٣٤,٣ % وتنخفض بمستوى الماجستير والدكتوراه الى ٠% .

٤. **مؤشر تدخل احد الاقارب في المنع او السماح للنساء بالمشاركة في الانتخابات:** تبين ان النسبة في هذا المؤشر مرتفعة في المستويات من الابتدائي الى البكالوريوس وتبلغ نحو ٢٨,٦% بينما تنخفض هذه النسبة في المستوى الدراسي الاعلى الى حدود نحو ٤,٨% لكل من الحاصلات على الماجستير والدكتوراه.

٥. **مؤشر أهمية الانتخابات في تغيير واقع البلد ان نسبة اللواتي لديهن قناعة بذلك:** ترتفع النسبة في مستوى الابتدائية الى البكالوريوس لتصل نحو ٣٢,٧% على مستوى الحاصلات على البكالوريوس، بينما تنخفض تلك النسبة للحاصلات على الماجستير الى ٩,٦% والدكتوراه الى نحو ١,٩% حيث ان رؤية غالبية النساء في هذا المستوى التعليمي هي عدم اهمية الانتخابات في تغيير الواقع السياسي للبلد .

٦. **مؤشر انتخاب شخصيات سياسية سبق لها التواجد في المشهد السياسي:** كانت نسبة المؤيدات على مستوى الابتدائي الى المعهد تتراوح بين ١١,٥% و ٢,٩% ، بينما ترتفع النسبة للحاصلات على البكالوريوس الى نحو ٣٢,٧% ، وتنخفض بالنسبة لحملة الماجستير والدكتوراه الى نحو ٨,٨%.

٧. مؤ**شر الانتخاب على المستوى الاكاديمي للمرشح** : ان اهتمام النساء بهذا المؤشر بين المستوى الابتدائي الى المعهد تتراوح بين ١١,١% الى ١٤,٣% ، وترتفع اهمية هذا المؤشر للحاصلات على شهادة البكالوريوس الى ٣٠,٢% بينما تنخفض عند النساء في مستوى الدكتوراه الى نحو ٤,٨% فقط

٨. **مؤشر الانتخاب على اساس جنس المرشح** : ان معظم الاجابات كانت منخفضة وتتراوح بين ٤,٤% الى ٢٤,٤% وان ادنى نسبة هي في مستوى الحاصلات على الدكتوراه، وهذا يبين ان غالبية النساء لا تختار المرشحين للانتخابات على اساس جنس المرشح .

شكل (٤) الانتخاب على أساس الجنس حسب المستوى التعليمي

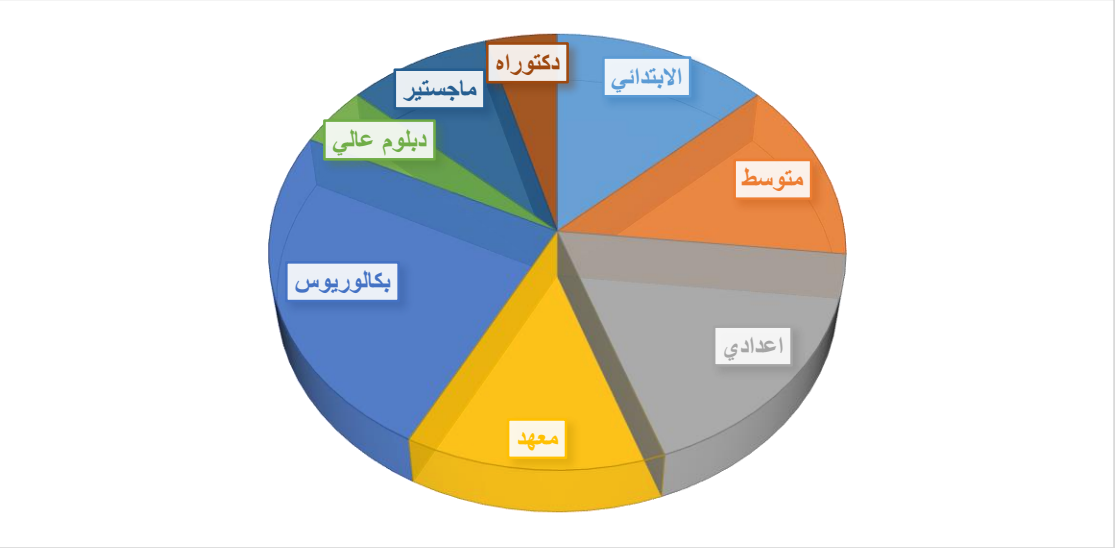

٩. **مؤشر الانتماء المناطقي في تفضيل المرشحين للانتخابات** : يبين ان نسبة منخفضة من النساء تهتم بالانتماء المناطقي حيث تتراوح بين ٩,٣ % و ٢,٣% لمعظم المستويات التعليمية وترتفع هذه النسبة قليلا في مستوى اللواتي حاصلات على البكالوريوس الى نحو ٣٠,٢% ، بينما تبلغ ٠% في مستوى الدكتوراه وهذا مؤشر على عدم تأثير الانتماء المناطقي في المستوى التعليمي العالي .

١٠. **مؤشر الانتخاب حسب الكتل السياسية والتوجهات الدينية والقومية:** بينت النتائج ان ١٠نحو % من النساء يرغبن بالانتخاب على اساس الكتل السياسية وترتفع النسبة لمستوى الحاصلات على البكالوريوس الى نحو ٤٠% بينما تنخفض هذه النسبة في مستوى الحاصلات على الدكتوراه الى ٤% فقط .

١١. **الانتخاب حسب التوجهات الدينية والمذهبية**: بينت نتائج الاستبانة ان النسبة منخفضة في المستويات التعليمية الابتدائي والمتوسط والاعدادي بحدود تتراوح بين ٥,٣% الى ١٥,٥% وتبلغ في مستوى الدكتوراه ٠%. بينما ترتفع هذه النسبة على مستوى الحاصلات على شهادة البكالوريوس الى ٤٢,١% .

١٢. **مؤشر الانتخاب على اساس التوجهات القومية والاثنية** : ان مستوى الاهتمام بهذا المؤشر منخفض في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي وكذلك في مستويات الماجستير والدكتوراه حيث بلغت نسبة الاهتمام بهذا المؤشر على مستوى الدكتوراه ٠% بينما ارتفعت نتائج الاستبيان في هذا المؤشر للحاصلات على شهادة البكالوريوس الى اكثر من ٦٠% . وهذا يؤشر انتشار تاثير الافكار

القومية والاثنية بين معظم النساء كون ان حملة شهادة البكالوريوس يمثلن النسبة الاكبر في العينة وكذلك في المجتمع الذي يمارس حق المشاركة السياسية .

١٣. **مؤشر الانتخاب على اساس التوجهات القبلية والعشائرية**: ظهرت النتائج متشابهة مع المؤشر السابق في انخفاض الاهتمام بهذا المؤشر في المستويات التعليمية التي اقل من شهادة البكالوريوس وكذلك في الحاصلات على شهادات عليا بينما يرتفع في مستوى النساء الحاصلات على شهادة البكالوريوس الى نحو ٥٠% .

شكل (٥) الانتخاب على أساس التوجهات القبلية والعشائرية حسب المستوى التعليمي

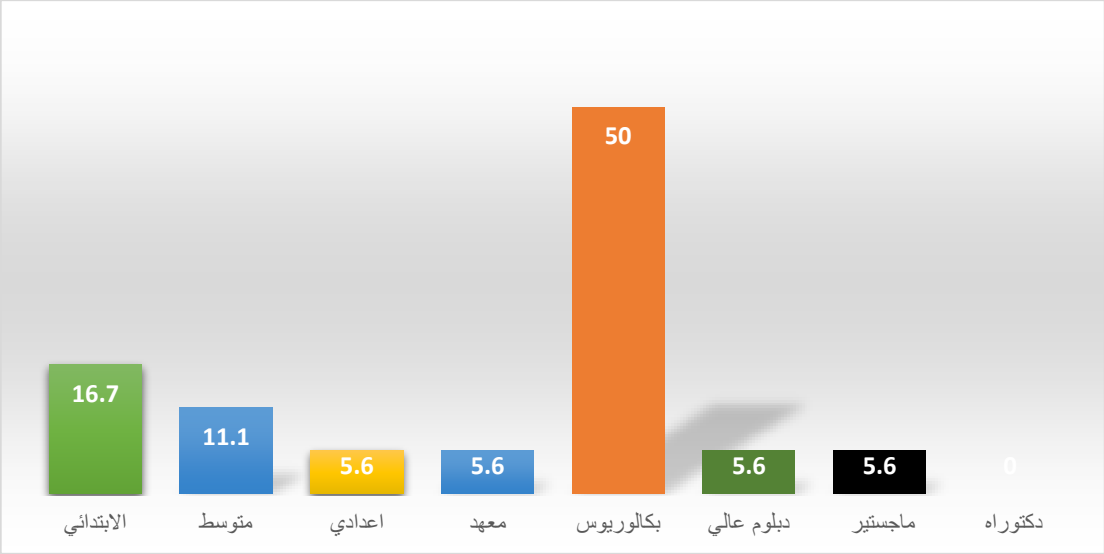

١٤. **الانتخاب على اساس مؤشر التوجهات المدنية والعلمانية**: تتقارب النسب بين مستويات التعليم دون البكالوريوس والمستويات العليا للماجستير والدكتوراه بحدود تتراوح بين ٠% الى ١٣,٨% ، بينما ترتفع نسبة الاهتمام بهذا المؤشر لدى الحاصلات على شهادة البكالوريوس الى ٤٤,٨% .

١٥. **مؤشر الانتخاب على اساس التوجهات الجغرافية والمكانية**: النتائج تكاد تتشابه مع نتائج المؤشرات السابقة في انخفاضها بالمستويات العلمية العليا والدنيا حيث تتراوح بين ٠% و ١٤,٣% ، بينما ترتفع النسبة للحاصلات على البكالوريوس الى نحو ٣٩,٣% .

١٦. **مؤشر الانتخاب للنساء بغض النظر عن التوجهات السياسية للمرشحات** : كانت النتائج متشابهة مع التي سبقتها وبلغت اعلى نسبة للحاصلات على مستوى البكالوريوس بنحو ٣٦,٨% .

١٧. **مؤشر الانتخاب على اساس التوجهات القبلية** تراوحت نسبة النساء في مستوى الابتدائية الى البكالوريوس ما بين ١٦,٧% الى ٥٠,٧% بينما تنخفض النسبة في مستوى الشهادات العليا حيث بلغت في مستوى الدكتوراه نحو ٥,٥% فقط .

١٨. **المشاركة بالانتخابات على اساس مؤشر الصحة والتعليم كأولية ،** فان نسبة الرغبات بالمشاركة حسب هذا المؤشر تكاد تكون منخفضة في جميع مستويات التعليم وتتراوح بين ٣,٣% للحاصلات على مستوى الدكتوراه الى ١٢,١% في مستوى الابتدائي والمتوسط وترتفع قليلا الى نحو ٣٥% في مستوى اللواتي لديهن البكالوريوس .

١٩. **مشاركة المراة في الانتخابات على اساس الخدمات والاقتصاد كاولوية** تتشابه مع النتائج السابقة وهي منخفضة للمستويات التعليمية الدنيا والمستويات العليا وتتراوح بين ٣,٣% الى ١٢% بينما ترتفع نسبيا على مستوى البكالوريوس الى نحو ٣٤,٨% وهذا يؤشر ان النسبة الاكبر من اللواتي استجبن للاستمارة الاستبيانية هن من الحاصلات على شهادة البكالوريوس .

٢٠. **مؤشر الانتخاب على اساس برنامج المرشح للأمن والاستقرار كأولوية** كانت النتائج متشابهة مع ما سبق من المؤشرات في ما يتعلق بالمستوى التعليمي للمرأة حيث تنخفض النسبة في مستويات التعليم الدنيا وكذلك في المستويات العليا وتتراوح بين ٣,٣% الى ١٢,١% فقط بينما ترتفع نسبة الاهتمام بهذا المؤشر الى نحو ٣٤,١% بالنسبة الى النساء في مستوى البكالوريوس .

٢١. **مؤشر الانتخاب على اساس ان يكون برنامج المرشح يهتم بحقوق المرأة والطفل كأولوية،** كانت النتائج متقاربة مع ما سبق من المؤشرات حيث تنخفض النسبة لدى مستويات التعليم الدنيا والمستويات العليا وتتراوح بين ٣,٤% الى ١٢,٦% فقط، بينما ترتفع في عينة مستوى البكالوريوس الى نحو ٣٤,٥%

شكل (٦) الانتخاب على أساس ان يكون المرشح يهتم بحقوق المرأة والطفل حسب المستوى التعليمي

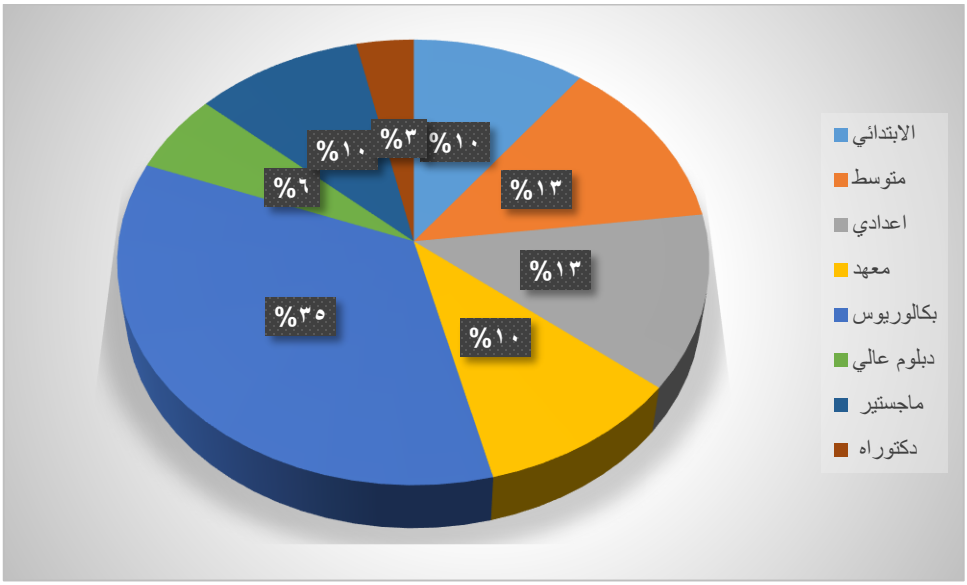

٢٢. **مؤشر مكافحة الفساد كأولوية للمرشح للانتخابات** ظهرت نتائج الاستبانة تقارب مع المؤشرات السابقة حيث تتراوح نسبة النساء في المستويات التعليمية العليا والدنيا بين ٣,٢% و ١١,٨% ، بينما ارتفعت النسبة عند النساء في مستوى البكالوريوس الى ٣٥,٥% .

ثانيا : تحليل نتائج مؤشر حالة العمل للمرأة ومشاركتها السياسية في العراق :

١. بين مؤشر تحديث بيانات الناخب ان نسبة النساء اللواتي يعملن اعلى من النساء بدون عمل حيث بلغ نسبة العاملات اللواتي حدثن بيانات الناخب نحو ٥٩,٧% مقارنة بنسبة ٤٠,٣% من النساء غير العاملات اللواتي قامن بتحديث بيانات الناخب .
٢. مؤشر النية في المشاركة بالانتخابات المقبلة يكاد يكون متقاربا حيث بلغ نحو ٥٠,٠% للنساء العاملات مقابل نحو ٤٩,١% للنساء غير العاملات .
٣. في مؤشر معرفة النساء بالأحزاب والكتل السياسية المشاركة بالعملية السياسية والتي تنوي المشاركة مستقبلا تبين ان نسبة النساء العاملات تبلغ نحو ٦٢,٩% مقارنة بنحو ٣٧,١% من النساء غير العاملات وهذا يعني ان عمل المرأة يساعد في معرفتها بالأحزاب والكتل السياسية في العملية السياسية .
٤. تدخل الاقارب (الاب او الاخ او الزوج) في منع المرأة في المشاركة في الانتخابات بينت نتائج الاستبيان ان هذه النسبة تنخفض في مجتمع النساء العاملات الى نحو ٢٨,٦% ، بينما ترتفع لدى النساء غير العاملات الى نحو ٧١,٤% وهذا مؤشر مهم حول تعزيز الاستقلالية السياسية للمرأة العاملة واهمية التمكين الاقتصادي للمراة في تعزيز مشاركتها السياسية .

شكل (٧) مدى تدخل الأقارب في منع المرأة من المشاركة في الانتخابات حسب المستوى التعليمي

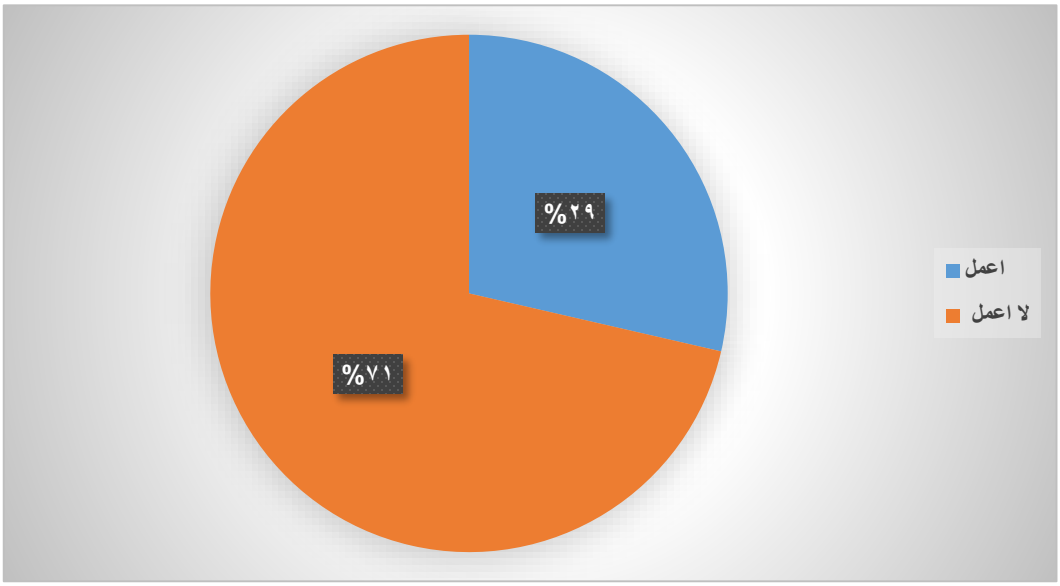

٥. تدخل الاقارب (الاب او الاخ او الزوج) في اجبار النساء على انتخاب شخص او حزب معين ، اظهرت النتائج ان نحو ٢٦,٩% من النساء العاملات يتعرضن لهذا الاجبار . بينما تتعرض نحو ٧٣,١% من النساء من غير العاملات الى هذا النوع من الاجبار وهذا يؤكد اهمية التمكين الاقتصادي للمراة .

٦. مؤشر قناعة المرأة بأهمية الانتخابات في تغيير واقع البلد تتساوى النسبة بين النساء العاملات وغير العاملات بواقع ٥٠% لكل من النوعين .

٧. الانتخاب لشخصيات سياسية سبق لها التواجد بالمشهد السياسي ، بين هذا المؤشر ان النساء العاملات يفضلن انتخاب تلك الشخصيات بنسبة ٥٩,٩% مقابل ٤٧,١% للنساء غير العاملات ، وهذا يعني تاثير تلك الشخصيات في اوساط النساء العاملات .

٨. مشاركة النساء في انتخاب المرشح على اساس المستوى الاكاديمي للمرشح ، كانت النتيجة تكاد تكون متقاربة بين النساء العاملات وغير العاملات بين ٤٩,٢% و ٥٠,٨ وهذا يعني ان عمل المراة لم يكن مؤثرا في تقدير المستوى الاكاديمي للمرشحين للانتخابات .

٩. في مؤشر انتخاب المرشحين على اساس الجنس ظهرت نتيجة الاستبيان ان النسبة بين النساء العاملات وغير العاملات كانت متقاربة حيث بلغت للعاملات نحو ٤٦,٧% يقابلها نحو ٥٣,٣% للنساء غير العاملات . وهذا يعزز من فكرة ان عمل المراة لم يكن مؤثرا في اختيار المرشحين حسب الجنس .

١٠. النتيجة في مؤشر الانتخاب على الاساس المناطقي تتشابه مع المؤشرين السابقين حيث بلغت نسبة النساء العاملات اللواتي يؤيدن هذا المؤشر كأساس للانتخاب نحو ٤٨,٨% ، بينما بلغت نسبة النساء غير العاملات اللواتي يؤيدن ذلك نحو ٥١,٢% .

١١. مؤشر الانتخاب على اساس الأحزاب أم الكتل السياسية أم أفراداً مستقلين ظهرت نتائج الاستبيان ارتفاع نسبة النساء العاملات اللواتي يؤيدن هذه المؤشرات الى نحو ٦٢% مقابل تأييد نحو ٣٨% من النساء غير العاملات .

١٢. من ناحية اهتمام النساء العاملات في الانتخاب على اساس التوجهات الدينية/المذهبية تبلغ نحو ٥٧,٩% من النساء العاملات الاهتمام بالانتخاب على اساس تأثير التوجهات الدينية والمذهبية يقابلها نحو ٤٢,١% من النساء غير العاملات بالانتخاب على اساس التوجهات الدينية والمذهبية ويمكن الاستدلال من ذلك ان نسبة كبيرة من النساء العاملات هن في مستويات وظيفية لا تتجاوز حدود الوعي بالابتعاد عن التاثير الديني والمذهبي.

١٣. تتكرر حالة ارتفاع نسبة النساء العاملات في اختياراتهن في الانتخاب على اساس التوجهات القومية / الاثنية حيث تبلغ للعاملات ٦٠% يقابلها لغير العاملات بنسبة ٤٠% .

١٤. في مؤشر الانتخاب على اساس التوجهات القبيلة / العشائرية ارتفعت نسبة النساء العاملات الى نحو ٦٦,٧% مقابل ٣٣,٣% للنساء غير العملات في الاهتمام بالتوجهات القبلية والعشائرية .

شكل (٨) الانتخاب حسب التوجهات القبلية / العشائرية وحالة العمل

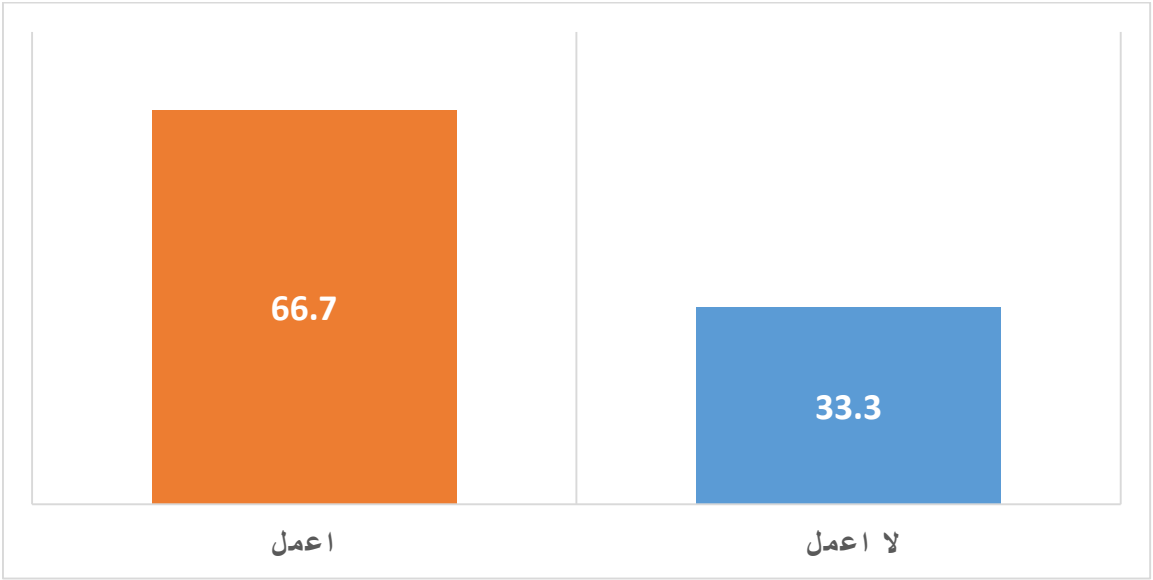

١٥. الانتخاب على اساس التوجهات المدنية / العلمانية ارتفعت نسبة النساء العاملات في تفضيل انتخاب المرشحين على اساس التوجهات العلمانية الى نحو ٧٢,٤% مقابل تراجع نسبة النساء غير لعاملات الى نحو ٢٧,٦% . وهذه النتيجة تتناقض مع المؤشرات السابقة في ارتفاع نسبة تفضيل تأثير التوجهات القومية او القبلية التي تناقض التوجهات المدنية والعلمانية وقد يعود ذلك الى نقص الوعي او نقص فهم المصطلحات او المحاولة للمزج بين الافكار التقليدية المحافظة والافكار المتحررة.

١٦. في مؤشر الانتخاب على اساس التوجهات الجغرافية والمكانية ظهرت نتائج الاستبانة ان نحو ٦٠,٧% من النساء العاملات يفضلن الانتخاب وفق هذا المؤشر مقابل ٣٩,٣% من النساء غير العاملات اللواتي يتاثرن بهذا المؤشر وكان النتيجة بان الوعي بتجاوز الحدود الجغرافية هي اكبر لدى النساء من غير العاملات.

١٧. تفضيل انتخاب المرشحات من النساء بغض النظر عن الانتماء السياسي ، كانت نتيجة الاستبيان لدى النساء العاملات نحو ٥٥,٣% مقابل نحو ٤٤,٧% من النساء غير العاملات ، وكانه الوعي بعدم التمييز بين الجنسين في الانتخاب السياسي كان اكبر لدى النساء غير العاملات .

١٨. الانتخاب على اساس الصحة والتعليم كأولوية بالنسبة للنساء المشاركات بالانتخابات ظهرت نتائج الاستبانة ان نحو ٥٥% من النساء العاملات يعتبرن انها اولوية مقابل ٤٥% من النساء غير العاملات يعتبرنها غير ذات اولوية في برامج الجهة المرشحة للانتخابات .

١٩. تتكرر النسبة بفوارق قليلة جدا في الانتخاب من قبل النساء العاملات وغير العاملات في قرارات الانتخاب على اساس الخدمات والاقتصاد كأولوية.

٢٠. مؤشر الانتخاب على اساس الامن والاستقرار كاولوية يقدمها المرشح للانتخابات في برنامجه الانتخابي كانت النتائج متكررة وان النسبة ظهرت بفوارق قليلة جدا في الانتخاب من قبل النساء العاملات وغير العاملات في قرارات الانتخاب حسب هذا المؤشر .

٢١. مؤشر الانتخاب على اساس حقوق المرأة والطفل كأولوية يقدمها المرشح للانتخابات في برنامجه الانتخابي كانت النتائج متكررة وان النسبة ظهرت بفوارق قليلة جدا في الانتخاب من قبل النساء العاملات وغير العاملات في قرارات الانتخاب حسب هذا المؤشر كما موضحة في الجدول

٢٢. مؤشر الانتخاب على اساس مكافحة الفساد كأولوية يقدمها المرشح للانتخابات في برنامجه الانتخابي كانت النتائج متكررة وان النسبة ظهرت بفوارق قليلة جدا في الانتخاب من قبل النساء العاملات والنساء غير العاملات في قراراتهن في الانتخاب حسب هذا المؤشر كما موضحة في الجدول .

ثالثا : تحليل نتائج مؤشر الحالة الزواجية للمرأة ومشاركتها السياسية في العراق :

١. بينت نتائج مؤشر تحديث بيانات الناخب والحصول على البطاقة الانتخابية ان نسبة المتزوجات كانت هي اعلى نسبة من النساء اللواتي حدثن البيانات بنحو ٦٩,٤% وادنى نسبة هي للمطلقات حيث بلغت ١,٧% فقط .

شكل (٩) تحديث بيانات الناخب حسب الحالة الزواجية

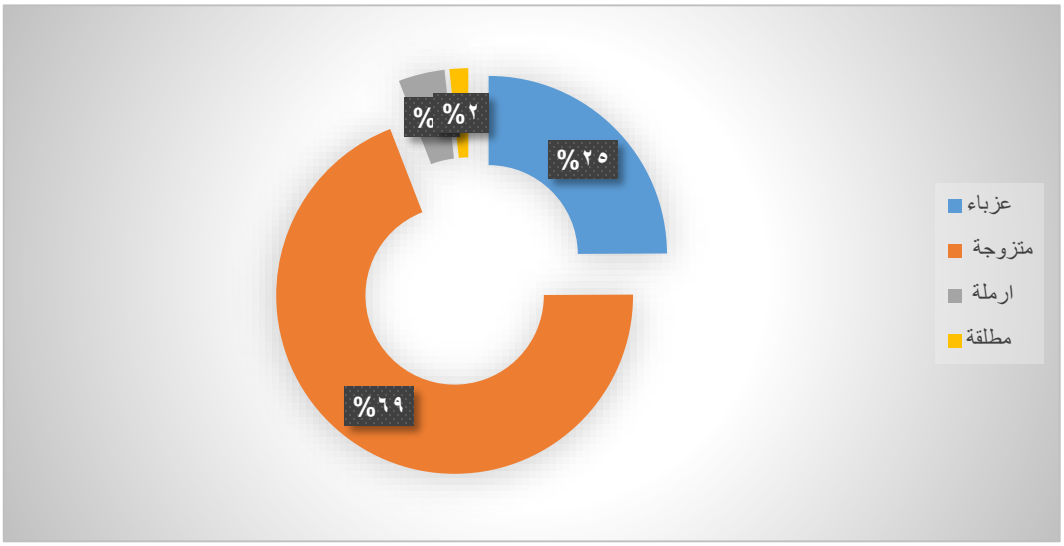

٢. كذلك ارتفعت نسبة النساء المتزوجات في مؤشر النية في المشاركة في الانتخابات المقبلة بنسبة بلغت ٦٦,٧% بينما نسبة المطلقات كانت ٠% .

٣. مؤشر المعرفة بالاحزاب والكتل السياسية المشاركة بالعملية السياسية والتي تنوي المشاركة مستقبلا كانت نسبة النساء المتزوجات ٧١,٤% وتنخفض النسبة لدى بقية الحالات وصولا الى ٠% للمطلقات.

٤. في حالة تدخل احد من الاقارب (الزوج او الاب او الاخ) في منع المراة من المشاركة في الانتخابات بينت نتيجة الاستبانة ان النسبة الاكبر هي للنساء المتزوجات بنحو ٧١,٤% ، وتنخفض هذه النسبة في الفئات الاخرى وصولا الى ٠% بالنسبة للمطلقات .

٥. في حالة تدخل احد من الاقارب (الزوج او الاب او الاخ) في انتخاب شخص او حزب معين بلغت نسبة التدخل للنساء المتزوجات نحو ٦٩,٢% وتنخفض في الحالات الاخرى وصولا الى ادنى مستوى للمطلقات بنسبة ٠% .

٦. تتشابه نتيجة الاستبيان في ما يتعلق بالسؤال حول اهمية الانتخابات في تغيير واقع البلد حيث كانت النسبة الاكبر للإجابات بنعم هي للنساء المتزوجات بنحو ٦٥,٤% وتنخفض بنفس المعدلات للفئات الاخرى .

٧. في السؤال للنساء في العينة هل تنتخبين شخصيات سياسية سبق لها التواجد بالمشهد السياسي كانت معظم الاجابات بنعم للسيدات المتزوجات بنسبة بلغت ٦٤,٧% ، وتنخفض النسبة للفئات الاخرى من النساء .

٨. عند السؤال حول الانتخاب على اساس المستوى الاكاديمي (شهادة المرشح) كانت النسبة الاعلى للسيدات التي اجابتهن بالموافقة هي للمتزوجات بنسبة بلغت ٦٨,٣% وتنخفض لبقية الفئات من النساء .

٩. اضافة الى ما تقدم فقد تضمنت استمارة الاستبيان مجموعة واسعة من الاسئلة التي تتعلق بالمشاركة السياسية للمراة وهي :

- هل تفضلين الانتخاب على اساس الأحزاب أم الكتل السياسية أم أفراداً مستقلين؟
- هل تفضلين الانتخاب على اساس التوجهات الدينية/المذهبية؟
- هل تفضلين الانتخاب على اساس التوجهات القومية / الاثنية ؟
- هل تفضلين الانتخاب على اساس التوجهات القبيلة / العشائرية ؟
- هل تفضلين الانتخاب على اساس التوجهات المدنية / العلمانية؟
- هل تفضلين الانتخاب على اساس التوجهات الجغرافية والمكانية ؟
- هل تفضلين انتخاب المرشحات من النساء بغض النظر عن الانتماء السياسي ؟
- هل يكون اختيارك على اساس الصحة والتعليم كأولوية في برنامج المرشح للانتخابات ؟
- هل يكون اختيارك على اساس الخدمات والاقتصاد كأولوية في توجهات المرشح للانتخابات؟
- هل يكون اختيارك على اساس الامن والاستقرار كأولوية لبرنامج المرشح؟
- هل يكون اختيارك على اساس اهتمام المرشح بحقوق المرأة والطفل كأولوية في برنامجه الانتخابي ؟
- هل يكون اختيارك على اساس تبني المرشح مكافحة الفساد كأولوية ضمن برنامجه الانتخابي؟

كانت جميع الاجابات هي باعلى نسبة للنساء المتزوجات تليها النساء العازبات وتنخفض نسبة المشاركة السياسية في الحالات الاخرى بسبب قلة اعداد الارامل والمطلقات في مجتمع العينة التي تم دراستها .

رابعا : تحليل نتائج مؤشرات الاستبانة :

من كل ما تقدم يمكن القول ان مثل هذه الموضوعات تواجه العديد من الصعوبات في استفتاء اراء النساء وتصنيفهن حسب المستوى العلمي وحسب حالة العمل والبطالة وحسب الحالة الاجتماعية ، وقد يتطلب الوصول الى الصورة الكاملة للمشاركة السياسية للمرأة الى اجراء مسح شامل للنساء وعمل فرق متخصصة للتوصل الى تحديد تأثير كل من المؤشرات التي كانت هذه الدراسة تستهدف تحليل تأثيرها في قرارات المشاركة السياسية للمرأة العراقية .

وتبين من العينة التي تم دراستها ان غالبية المشاركات هن من حملة البكالوريوس وان نسبة الحاصلات على الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) اعدادهن قليلة وهذا ينطبق على الواقع العراقي . كذلك تنخفض نسبة الحاصلات على تعليم ادنى من البكالوريوس بحيث اظهرت معظم النتائج ان نسبة الحاصلات على مستوى تعليمي (بكالوريوس) لهن مساهمة اكبر في المشاركة السياسية للمرأة .

ومن ناحية حالة العمل ، كان من الصعب الوصول الى اعداد متساوية للنساء العاطلات عن العمل ومعظم الاستبيان شمل النساء العاملات مما جعل هناك اهمية نسبية كبيرة للنساء العاملات في المشاركة السياسية ، علما انه من الناحية الواقعية يكون للنساء العاملات اهتماما اكبر بالمشاركة السياسية مقارنة بالنساء غير العاملات .

وتكاد نفس التفسيرات تتشابه مع تأثير الحالة الزوجية حيث ان غالبية العينة كانت تضم سيدات متزوجات ويمكن تفسير ابتعاد فئة المطلقات او العازبات او الارامل كون ان اهتمامات هذه الفئات بالمشاركة السياسية هي اقل من الاهتمامات لدى النساء المتزوجات .

خامسا : تحليل العلاقة بين المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز دورها التنموي :

في ضوء استعراض الاطار النظري للدور التنموي للمشاركة السياسية للمرأة وما تم التوصل اليه من خلال المقابلة الميدانية ودراسة تجربتي نائبتين سابقتين في مجلس النواب العراقي ، وبالاسترشاد بما ورد في اهداف التنمية المستدامة باعتبار ان هذه الاهداف تمثل دليلا ارشاديا للدور التنموي للمراة وما

تبين من تحليل نتائج الاستبيات عن طريق تعزيز المشاركة السياسية لها في المجتمع ، من كل ذلك يمكن القول انه من الصعوبة بمكان قياس انعكاسات المشاركة السياسية للمراة على غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعرضها بشكل كمي وان حساب توسع مشاركة المرأة العراقية سياسيا وتاثيره في الدور التنموي لها يمكن أن يكون موضوعًا معقدًا.. ومع ذلك، يمكننا الاستناد إلى بعض المعلومات العامة حول التنمية المستدامة وتمكين المرأة في العراق لتوفير بعض الإشارات حول هذا الموضوع.

ان تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية هو جزء من جهود تمكين المراة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.ويمكن متابعة تطور مشاركة المرأة في الحياة السياسية في عدة مجالات:

- زيادة نسبة تمثيل النساء في المؤسسات السياسية والحكومية.
- تعزيز قدرات المرأة القيادية وتمكينها من المشاركة الفعالة في صنع القرارات.
- توفير فرص متساوية للمشاركة السياسية للنساء والرجال.

وبالرغم من أن البيانات المتعلقة بهذه المجالات تتغير بصورة مستمرة وتتاثر بمتغيرات عديدة ، كما ان المعلومات المتعلقة بهذه المجالات هي عامة ولا تشير اي نسبة محددة الى توسع مشاركة المرأة العراقية سياسيا. وهذا يعني ان تحسين مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية يتطلب جهودًا متعددة المجالات والمستويات.

سادسا : المقترحات الضرورية لتحسين مستوى المشاركة السياسية للمراة :

يمكن اقتراح عدد من الجهود الضرورية التي تساعد في تحسين مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية:

- **توفير فرص التعليم والتدريب السياسي:** يمكن تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال توفير فرص التعليم والتدريب السياسي لهن. ويمكن أن يشمل ذلك توفير دورات تدريبية وورش عمل وبرامج تبادل للخبرات.
- **تعزيز الوعي السياسي:** يمكن تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال تعزيز الوعي السياسي لدى النساء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير المعلومات والتثقيف حول العملية السياسية والحقوق السياسية للمرأة.

- **تشجيع المرأة على الترشح للمناصب السياسية**: يمكن تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال تشجيعها على الترشح للمناصب السياسية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الدعم والتشجيع والتمويل للنساء اللواتي يرغبن في الترشح للمناصب السياسية. كذلك يجب تشجيع الشباب النسائي على الانخراط في العمل السياسي وترشحهن للمناصب السياسية، من خلال إنشاء منصات ومساحات للتواصل والتعاون وتبادل الخبرات.

- **توفير بيئة سياسية ملائمة:** يمكن تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال توفير بيئة سياسية ملائمة للنساء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين القوانين واللوائح والسياسات التي تتعلق بحقوق المرأة وتمكينها.

- **تعزيز الدور القيادي للمرأة:** يمكن تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال تعزيز الدور القيادي للمرأة في المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع المرأة على تولي المناصب القيادية في المجتمع وتوفير الدعم والتمويل لهن لتحقيق ذلك.

- **توفير الدعم والتمويل:** يجب توفير الدعم والتمويل للنساء اللواتي يرغبن في الترشح للمناصب السياسية، بما في ذلك توفير الموارد المالية والمساعدة الفنية لحملاتهن الانتخابية.

- **توفير النماذج الإيجابية:** يجب توفير النماذج الإيجابية للنساء اللواتي تمكنن من تحقيق نجاح في المجال السياسي، وذلك لتشجيع المرأة العراقية على الاعتقاد بقدرتها على المشاركة والترشح.

- **تعزيز ودعم منظمات المجتمع المدني** : يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورًا مهمًا في تشجيع المرأة العراقية على الترشح للمناصب السياسية، ومن بين الأدوار التي يمكن لها القيام بها المساهمة في التدريب والتثقيف السياسي للنساء، بما في ذلك دورات تدريبية وبرامج تبادل للخبرات وورش عمل تركز على تنمية المهارات السياسية. كما يمكن للمنظمات غير الحكومية تشجيع الشباب النسائي على الانخراط في العمل السياسي وترشحهن للمناصب السياسية، من خلال إنشاء منصات ومساحات للتواصل والتعاون وتبادل الخبرات. كذلك ينبغي تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في إعداد الخطط الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق، والتي تشمل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

من ما تم عرضه في هذا البحث يمكن القول ان اهمية الدور السياسي للمرأة العراقية توازي اهمية دورها في جميع المجالات الاخرى . وعلى هذا الاساس فإن تعزيز المشاركة السياسية ينبغي ان تمثل قيمة عليا في النهج الديمقراطي فضلا عما تمثله من اهمية للنهوض بواقع المرأة لاسيما في المجالات التي تعد مقياسا للتنمية البشرية ومنها الدخل والصحة والتعليم وبقية اهداف التنمية المستدامة. وإن تراجع المشاركة السياسية للمرأة، أمر لا يمكن اغفاله في حالة استهداف النهوض بواقع البلاد وتطورها وتحقيق التنمية المنشودة بجميع مجالاتها. فالمرأة نصف المجتمع وهي لها دورا مهما في مهامها في تربية الاجيال. وان تعزيز مشاركتها في القرار السياسي يتطلب منها ان تكون بمستوى من القدرة والمؤهلات التي تتيح لها مثل تلك المشاركة، بعد ان افرز الواقع ضآلة دورها السياسي قياسا بالرجل.

اولا : الاستنتاجات :

١. ان مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يتجاوز حد التمثيل في مجلس النواب وانما يشمل مشاركتها في التصويت للانتخابات وكذلك مشاركتها في توليها المناصب الادارية العليا بما يحدث فرقا تنمويا واضحا .
٢. ان تفعيل استراتيجية موجهه لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يمكن ان يكون له اثرا ايجابيا في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة .
٣. ان العامل البيئي والتعليمي والثقافي له التأثير الكبير في اتخاذ المرأة لقراراتها، وان الاختلاف واضح من حيث مستوى تمكين المرأة، فكلما أرتفع المستوى التعليمي ارتفع مؤشر التمكين لها .
٤. ان الدور التنموي للمشاركة السياسية للمرأة يرتبط بدرجة كبيرة بأهداف التنمية المستدامة التي تبنتها الامم المتحدة ، اذ ان المرأة مورد تنموي فاعل واستغلال قدراتها وامكاناتها يؤدي الى تحول تنموي كبير فهي تمثل نصف المجتمع، بمعنى انها نصف الفاعلين، ونصف المورد البشري، ونصف المساهمين في التنمية بسائر قطاعاتها، ونصف المستفيدين منها ، وبالتالي فإن تنمية قدراتها ورفع مشاركتها السياسية سوف يتداخل مع سائر القضايا المجتمعية التي تعبر عنها اهداف التنمية المستدامة، فلا يمكن طرح أي هدف تنموي دون التعرض لموقع المرأة فيه ، ويصبح دور المرأة بالتالي أحد الشروط الأساسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

٥. هناك العديد من المحددات الاجتماعية والثقافية تعمل على تراجع دور المرأة في الحياة السياسية مثل عدم وعي المرأة بحقوقها وتراجع حريتها في اتخاذ القرار وان الموروث الثقافي يرسخ القناعة لدى نسبة عالية من النساء بان قرارها في المشاركة السياسية يجب ان يكون بيد غيرها .

٦. ما تزال العوامل الاجتماعية توثر على المشاركة السياسية والتنموية للمرأة وخاصة في الأوساط الأقل تعلما وتوثر على دخول المرأة في الحياة السياسية او مشاركتها الفاعلة فيها وخاصة مع وجود بعض حالات تسقيط بحق المشاركات بالمعترك الانتخابي

٧. على الرغم من مصادقة العراق على اغلب المعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة الا انها ما تزال تعاني من محددات في مجال المشاركة في الميادين كافة الاجتماعية والسياسية الامر الذي يتطلب معالجات جذرية لتغيير ذلك الى مشاركة تنموية واسعة للمرأة تدعم التنمية المستدامة في العراق وتحت مبدا عدم ترك احد في الخلف.

ثانيا :- التوصيات :

استنادا الى ما تقدم يوصي البحث بعدد من التوصيات إزاء مستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية:

١. مراجعة وتطوير الاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف المراة، والاهتمام بالتوعية حول اهمية دور المرأة السياسي والحد من المعوقات السياسية التي تواجهها ، بالشكل الذي يدعم تحرير المرأة وتمكينها في اتخاذ القرار.

٢. اعادة النظر في تحديد عدد مقاعد المرأة في مجلس النواب وامكانية تخصيص حصص اكبر لها في البرلمان.

٣. تعزيز دور المرأة في ما يتعلق بإصلاح التعليم باعتبارها مربية ويمكن ان يكون لها دورا مهما في الادارات التنفيذية العليا في مجال التربية والتعليم .

٤. ضرورة تبني سياسات تهدف الى تعزيز مشاركة النساء في العملية السياسية ودعم تنفيذ القوانين التي تضمن مشاركتهن في العملية السياسية .

٥. ضمان المشاركة الفعالة للنساء في عملية إقرار اي تعديلات دستورية بما يضمن وجود آلية لعدم التمييز ضد المرأة، وضمان تمثيل سياسي مناسب خلال المراحل التالية.

٦. التصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين في العملية السياسية باعتباره من اكثر التحديات التي تواجه مساهمة المرأة سياسيا .

٧. تحقيق الإدماج السياسي للمرأة في برامج الأحزاب السياسية، وضمان حد أدنى من تمثيل النساء في عضوية الأحزاب، ومناصبها القيادية.
٨. ضمان حد أدنى من التمثيل للمرأة داخل قيادة منظمات المجتمع المدني للتعبير عن قضايا المرأة.
٩. ضمان وصول النساء إلى وسائل الإعلام لطرح القضايا الخاصة بالمساواة بين الجنسين.
١٠. إلغاء جميع الاحكام التمييزية في بعض القوانين والاخذ بالتعديلات المقترحة على التشريعات الوطنية بما يلغي كل أشكال التمييز ضد النساء ، واعادة النظر في التعارض بين القوانين الوطنية بعضها مع البعض ، او التعارض بين القوانين الوطنية وبين الالتزامات الدولية.
١١. توعية النساء بحقوقهن السياسية والاجتماعية من خلال مجالات التوعية كافة سواء عن طريق منظمات المجتمع المدني او بالوسائل المرئية او من خلال العيادات القانونية .

المصادر

الدراسات

١. الناجي ، د. مصطفى، التمكين السياسي للمرأة (مفاهيم ومعوقات ومزايا) حالة العراق ، ٢٠١٩.

٢. بودرهم، فاطمـــة، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة (المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي)، ٢٠١٩.

٣. (الدور السياسي للمرأة العربية ٢٠٠٣ -٢٠١٧ المرأة العراقية حالة دراسة) ريم ضيف عبد المجيد التكريتي ٢٠١٨.

٤. ياسين حسن، لقاء ، رسالة ماجستير بعنوان (المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣) ٢٠١٦.

٥. المغراوي ، سناء، اطروحة بعنوان (المشاركة السياسية للمرأة العراقية) ٢٠٢١.

٦. سـعدون سـلمان، عمـار، رسـالة ماجسـتير (بعنـوان الـدور التنمـوي للمـرأة فـي ظـل التحـديات الأمنيـة والاقتصـادية والاجتماعيـة العـراق بعـد عـام ٢٠٠٣ انموذجا) الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية ٢٠٢٢ .

٧. الحريري، هند ، رسالة ماجستير بعنوان (دور المرأة العراقية في السياسة بعد عام ٢٠٠٣)، ٢٠٢٢.

٨. أطروحة دكتوراه في جامعة الكوفة تناقش تحليل جغرافي سياسي لتأثير المحددات السياسية والامنية على اداء النظـــــام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٩. علـي معبـد الزهـري ، ايمـان، (دور المجلـس القـومي للمـرأة فـي التنميـة المستدامـة بالتطبيق على الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠)، ٢٠٢٠

١٠. العزاوي، عمار، تحديات تمكين المرأة في العراق (مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار)،٢٠١٤.

١١. صالح عبد الله، بدرية، (الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد ،٢٠١٥

١٢. رامز هاشم ، تغريد وشلال ظاهر ، د.سعدون (المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣) العدد / ٤٣ / مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية / جامعة بابل نيسان ٢٠١٩

١٣. منظمة المرأة العربية، (المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية) – دراسة استرشاديه " ٢٠١٩

١٤. العبيدي ، د.بشرى ،(دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات)، كلية القانون ، جامعة بغداد،٢٠١٩.
١٥. حسام الدين الاحد، وسيم ، (التمكين السياسي للمرأة العربية : دراسة مقارنة)، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، ٢٠١٦.

التقارير

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق (I WISH) ، ٢٠٢١.
٢. تعزيز مشاركة النساء في التعاقدات الحكومية في العراق عرض مقدم للجنة التوجيهية لصندوق المساواة بين الجنسين في منطقة المشرق / ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢١ .
٣. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق، النساء المرشحات للمناصب المنتخبة في العراق: العقبات ومتطلبات التغلب عليها، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، ٢٠٢١.
٤. تقرير الأمم المتحدة، تأثير الصراع (٢٠١٥-٢٠٢٠) ووباء جائحة كورونا على المشاركة السياسية للمرأة العراقية وانخراطها في مفاوضات وبناء السلام، ٢٠٢١.

المواقع الإلكترونية :

١. https://www.iknowpolitics.org/ar/2010/05/المشاركة-السياسية-للنساء-في-العراق-الفرص-والتحديات .
٢. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b023.html
٣. https://iraq.un.org/ar/sdgs "